الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
– الفرع الأول – العمادة

الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات بين الواقع والمرتجى

تقرير حول أعمال التدريب في المديرية العامة لأمن الدولة
المدة الزمنية الواقعة بين
2022/1/20 حتى 2022/3/20

رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر المهني في الحقوق

قسم القانون العام

إعداد الطالب
علي حمادة

لجنة المناقشة

الدكتور محمد علي حسين شكر	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتور ذو الفقار عباس عيدي	**أستاذ مساعد**	**عضواً**
الدكتور شربل جوزيف إسطفان	**أستاذ مساعد**	**عضواً**

2022

إن الجامعة اللبنانية ليست مسؤولة عن الآراء الواردة في هذا التقرير وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

إلى معنى الحب والتضحية والتفاني، إلى من لا أتردد أن أهديها عمري ... إلى الحب الأول **أمي**.

إلى الذي أحمل اسمه بكل فخرٍ إلى حكمتي وعلمي... **والدي**.

إلى سندي وقوتي وملاذي وملجئي إلى...

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل إلى إخوتي وأصدقائي حماكم الله دمتم ذخراً وعوناً لي وشعلة تنير دربي.

أهدي هذا الجهد المتواضع

كلمة شكر وتقدير

يُشرّفني بعد الشكر لله عز وجل على جميع نعمه وتوفيقه أن أتقدم بالشكر إلى الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الفرع الأول.

كما أتقدَّم بجزيل الشكر وفائق الامتنان والتقدير إلى المُشرف على هذه الأطروحة، **الأستاذ الدكتور محمد علي حسين شكر**، الذي لم يألُ جاهداً في إعانتي على إعدادها، والذي كان لتوجيهاته النيِّرة أعظم الأثر والتوفيق؛ إذ لولا ملاحظاته القيِّمة والبنَّاءة، لما استطعتُ التغلّب على الكثير من الصعوبات التي واجهتني، أو تدارك بعض الأخطاء، أو أنْ أتلافى بعض جوانب النقص والقصور؛ وكلِّي فخر واعتزاز لتفضُّله بقبولِ الإشراف على هذه الرسالة، لما يتمتَّع به من دورٍ فاعل في ميدان العِلم والمعرفة، ولمكانتها بين النُّخب العلميَّة البارزة.

والشكر الجزيل موصول إلى كلّ من أعضاء لجنة المناقشة القارئ الأول **الدكتور ذو الفقار عباس عيدي** على توجيهاته العلمية القيّمة، وإلى القارئ الثاني **الدكتور شربل جوزيف إسطفان** على ملاحظاته السديدة من أجل تصويب العمل على هذه الرسالة.

كما أقدم شكري وامتناني إلى **المديرية العامة لأمن الدولة بشخص مديرها العام اللواء طوني صليبا** الذي أتاح لي فرصة إعداد تقرير عن المديرية كما وأخص بالشكر **العميد فادي حداد والمقدم جوزيف نخلة** لمساعدتهما في الحصول على كافة المعلومات لإنجاز هذا التقرير.

المقدمة

يعتبر الإعلام نبض حياة المجتمعات والنافذة التي من خلالها نطل على العالم، وتدخل كل بيت دون استئذان، حتى باتت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.

فالتطور التكنولوجي الهائل الذي طرأ على وسائل الإعلام في إطار الثورة التكنولوجية مع بداية القرن الحادي والعشرون والتغيرات الكبيرة التي شهدتها المؤسسات الإعلامية على صعيد التواصل والاتصال، مع التقدم المذهل في الأصناف والأنواع الإعلامية كافة، جعله عبارة عن قرية صغيرة يستطيع المرء فيها مشاهدة العالم من خلال شاشة صغيرة وبكبسة زر واحدة، ويستقي منها على الأخبار والبرامج في مختلف المجالات الحياتية.

ولكن مع دخول الإعلام الجديد وتوفيره لخاصية التفاعل المباشر، جعل من وسائل الإعلام التقليدية أي المرئية منها والمسموعة والمكتوبة تستحضر مواقع التواصل الاجتماعي إلى نشراتها وبرامجها.

فالإعلام اللبناني يتمتع باتساع هامش الحرية التي ينص عليها القوانين ويكفلها الدستور اللبناني[1]، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي بأبعاده الطائفية، لكن الانقسامات

---

(1) المادة 13 من الدستور اللبناني لعام 1926 والمعدّل وفقاً للقانون الدستوري رقم 18 تاريخ 1990/9/21 التي تنص على أن:" حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون".

بين رجال السياسة وتملكهم للوسائل الإعلامية أدى إلى فرز هذه المؤسسات وإدخالها اللعبة السياسية في ظل الأزمات التي يمر المجتمع اللبناني بها.

إلى ذلك مهما كانت الأجندات أو الغايات التي يسعى الإعلام اللبناني إلى تحقيقها، فإن طبيعة عمله تتعارض مع عمل الأجهزة الأمنية خصوصاً في الأزمات التي تتخذ طابع أمني، حيث يتداخل عملهما ويجمعهما ميدان واحد، فالمؤسسات الأمنية لها محددات خاصة أبرزها: السرية، الحذر، بالإضافة إلى التريث في إصدار أي موقف أو معلومة، لذلك يختلف تعاطي القوى الأمنية مع الحدث عن وسائل الإعلام، كما ويختلفان في الرؤية، فالأولى تسعى لاعتماد السرية واضعة نصب أعينها حماية المجتمع والثانية تعمد إلى الوصول للمعلومة بشتى الوسائل لإيصالها للمجتمع، فبالرغم من أن هدفهما واحد وهو "إفادة الجمهور" إلى أن وسيلتهما متناقضة.

وبما أن المجتمع اللبناني يتأثر بشدة بالأحداث الخارجية والداخلية وخصوصاً الأحداث الأمنية التي تضعضع استقراره وتمس بسلمه الأهلي، فكان من البديهي اهتمام وسائل الإعلام بها ومتابعة أحداثها، فالخصوصية التي يتمتع بها الشعب اللبناني الذي يتألف من موازييك طائفي وسياسي يحمل وسائل الإعلام مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع، لذلك يتوجب عليها أن تكون حذرة في نقل الأخبار وتداول المعلومات، لأن الخطأ في أوقات الأزمات يجر تبعات لا تحمد عقباها.

كما يتعين على وسائل الإعلام أن تتناول الأحداث الأمنية التي تأخذ طابع الأزمة بشكل مختلف عن تغطية الأحداث اليومية، من هنا يبرز مصطلح جديد يسمى "الإعلام الأمني" الذي يجمع كلمتي "إعلام" و "الأمن"، فبعض الباحثين[2] يعتقد أنه نوع من أنواع الإعلام المتخصص مثله مثل الإعلام الديني، الإعلام الاقتصادي والإعلام الرياضي.

ولا يزال الإعلام الأمني على مستوى الوطن العربي في خطواته الأولى بالرغم من بعض الجهود المرموقة لبعض الإعلاميين الذين آثروا التخصص في هذا المجال، فالإعلامي المتخصص أقدر من غيره على القيام بمهمته في المجال الذي آثر فيه التخصص، كما أن الإعلام الأمني بالإمكان وصفه على أنه إعلام متجدد بتجدد موضوعات الحياة ومجالات الأمن المختلفة. وبالمستوى نفسه الذي تتسع فيه ساحات الإعلام العام تتسع المساحة للإعلام الأمني.

لذلك فإن ظهور الإعلام الأمني كان مجرد استجابة لحاجة المتصلين لحرفية عالية في تحقيق أهدافهم الاتصالية في المجال الأمني، ونتيجة الحاجة إلى حرفيين متخصصين في إعداد رسائل توعية ذات تأثير عال في المجال الأمني.

---

(2) محمد قيراط، الإعلام الأمني، جريدة الشرق (9532)، 2014/1/31.

- محمد قبيسي، الإعلام والإعلام الأمني واقع ومفاهيم، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 2008، ص 60.

وانطلاقاً من هذا الواقع أخترنا المديرية العامة لأمن الدولة للخضوع لفترة التدريب المطلوبة من أجل الحصول على شهادة الماستر المهني باختصاص القانون العام، وإعداد تقرير نهائي عنها، نظراً للدور الذي تلعبه المديرية العامة لأمن الدولة في تطبيق القوانين والأنظمة ومواجهة الأزمات عبر التوجيه والإعلام وعلى وجه الأخص لأنني موظف بالمديرية العامة لأمن الدولة.

أولاً: أهمية البحث

إن أهمية موضوع التقرير تأتي من أهمية الأمن في المجتمع، حيث يعد الإعلام من أهم أدوات القوى الأمنية في مواجهة الأزمات العامة وتوطيد العلاقة مع المواطنين، وبالتالي فإن تطوير الوحدة الإعلامية في المديرية العامة لأمن الدولة تعتبر من أهم التغييرات نحو الإدارة الجديدة.

كما إن متابعة عمل القسم الإعلامي داخل المديرية العامة لأمن الدولة يؤكد على وجود دور فعال في الحفاظ على السلم الأهلي وتنمية روح المواطنية لدى الشعب.

أيضاً تكمن أهمية هذا الموضوع في توحيد الأجهزة الأمنية العاملة خلال الأزمات إعلامياً لتزيد من فرص تأثيرها على الشعب إيجاباً.

ثانياً: أهداف التقرير

تتمحور دراستنا في هذا التقرير حول:

- التعرف على مهام المديرية العامة لأمن الدولة.
- الاطلاع على الدور الإعلامي الذي تمارسه المديرية العامة لأمن الدولة في التوجيه والإعلام.

ثالثاً: سبب اختيار الموضوع

انطلاقاً مما تقدم، جاء اختيارنا لموضوع التقرير الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات بين الواقع والمرتجى، مع عرض للتغيرات التي قامت بها المديرية العامة في هذا الدور، وبعض المقترحات لتطوير هذا الدور.

فالاهتمام الشخصي بموضوع إصلاح وتطوير الإدارة العامة باعتبارها تمثل مرتكز النهوض بجودة الحكم، وانطلاقاً من قناعتنا أن أي تطوير أو تحديث لا بد أن يكون موضوعه ومحوره إصلاح وترشيد علاقة الفرد والمواطن بمؤسسات الدولة، وهذا ما ينشده الدور الإعلامي عبر الإدارة الحديثة الذي يعبر عن الإرشاد والتوجيه.

بالإضافة إلى القيمة العلمية لموضوع الدور الإعلامي للأجهزة الأمنية في مواجهة التحديات الذي يتوفر فيه عنصر الجدة على مستوى الطرح الأكاديمي، وحداثة موضوع الإعلام الأمني في مواجهة التحديات في دور الأجهزة الأمنية.

رابعاً: المؤسسة التي تمت فيها أعمال التدريب

لقد تمت أعمال التدريب في المديرية العامة لأمن الدولة التي كان لي شرف الانتماء إليها منذ العام 2017 وتَدرُّجي في الخدمة إلى حين إعداد هذه الرسالة، وقد شهدت مرحلة تطور وحدات المديرية العامة لأمن الدولة خصوصاً في عهد المدير العام الحالي اللواء طوني صليبا.

إن الجهة المخولة بإصدار البيانات الإعلامية والنشرات التوجيهية والعلاقات العامة داخل المديرية العامة لأمن الدولة هو قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة التابع لديوان المدير العام.

خامساً: نوع التدريب وارتباطه باختصاص القانون العام

إن نوع التدريب في قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة تركز على شرح كيفية عمل هذا القسم من رصد لوسائل الإعلام كافة، إلى كيفية صياغة وإصدار البيانات، كما تم التعرف إلى الطرق المتعددة التي يتم من خلالها التواصل مع المواطنين والوسائل الإعلامية.

وبالتالي فإن نوع التدريب قد تركز حول كيفية تطور عمل قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة الورقي إلى عبر الصحف الورقية إلى الصحف الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وأعمال تنجز بواسطة الحواسيب وشبكة الإنترنت.

إن نوعية التدريب في قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة في المديرية العامة لأمن الدولة لها ارتباط وثيق باختصاص القانون العام كون المديرية العامة لأمن الدولة هي احد الإدارات العامة الذي شهدت تطوراً مهماً خلال السنوات الماضية في مجال الدور الإعلامي والتكنولوجيا التي أصبحت بديلاً عن الإدارات التقليدية، وما رافق ذلك من جمود في التشريعات الإدارية ذات الصلة في ظل التطور التقني المتسارع في مجال الاتصال والأنترنت.

سادساً: إشكالية البحث

إن أي دراسة تستهدف موضوع معين، لا بدّ أن تحتوي على إشكالية رئيسية تدور حولها هذه الدراسة، ولقد سعينا من خلال دراسة هذا التقرير الإجابة عنها، ومن هنا تأتي أهمية اختيار الإشكالية التي تحمل في طياتها الجدلية الرئيسية والطرح الأساسي الذي يحاول الباحث إبرازه.

وعندما بدأنا في عملية القراءة أثناء التحضير لهذا التقرير، برز لدينا إشكاليتين رئيستين هما:

- هل نجح قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة في المديرية العامة لأمن الدولة في إظهار إنجازات المديرية؟

- مـا هـي الإسـتراتيجية وآليـات تطـوير أداء قسـم الإعـلام والتوجيـه والعلاقـات العامـة فـي المديريـة العامـة لأمـن الدولـة لمواجهـة التحديات؟

ومن هاتين الإشكاليتين استخرجنا العديد من التساؤلات الفرعية وهي:

- إلى من تتبع المديرية العامة لأمن الدولة؟
- ما هي مهام المديرية العامة لأمن الدولة؟
- ما هي المهام الإعلامية للمديرية العامة لأمن الدولة؟
- مـا هـي العوائـق التـي تواجـه عمـل قسـم الإعـلام والتوجيـه والعلاقـات العامة؟
- ما هو الإعلام الأمني؟
- مـا هـي الأمـور التـي يمكـن اقتراحهـا لتطـوير عمـل المديريـة العامـة لأمن الدولة.

سابعاً: منهجية العمل

من أجل أهداف الدراسة وفق ما تقتضيه الضرورة البحثية تم استخدام المنهج التالي:

- المنهج الوصفي التحليلي: وهذا المنهج يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، حيث يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً عبر توضيح خصائصه للحصول على علمية بطريقة موضوعية.

ثامناً: خطة التقرير

لقد اعتمدنا في هذا التقرير التقسيم الثنائي، نستعرض في أولهما توصيف المديرية العامة لأمن الدولة من خلال النصوص القانونية وظروف التدريب فيها، كما التدريب الذي أجريناه فيها والأعمال التي تخللته

القسم الأول: وصف حول التدريب العملي في المديرية العامة لأمن الدولة.

الفصل الأول: واقع المديرية العامة لأمن الدولة.

الفصل الثاني: واقع العمل التدريبي داخل المديرية العامة لامن الدولة.

ونستعرض في القسم الثاني من التقرير الإجابة على الإشكاليات والتساؤلات التي أثرناها آنفاً خلال مناقشة موضوع التقرير بناء على الأصول والآليات المنصوصة في المديرية العامة لأمن الدولة.

القسم الثاني: الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات.

الفصل الأول: الواقع الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة.

الفصل الثاني: قسم التوجيه والإعلام والعلاقات العامة، خطوة إصلاحية، تعزّز علاقة المواطن بالمديرية العامة لأمن الدولة.

لنصل أخيراً إلى خاتمة تتبلور فيها النتائج وتعالج من خلالها التساؤلات، كما انها تتضمن اقتراحات وتوصيات خاصة بالإشكالية المعالجة.

القسم الأول:

وصف حول التدريب العملي في المديرية العامة لأمن الدولة

يُعنى هذا القسم من التقرير بتوصيف المديرية العامة لأمن الدولة التي كانت مكاناً للتدريب، بحيث يتضمن هذا القسم كافة الجوانب النظرية لهذا التقرير من خلال شرح مفصل عن إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة بما تتضمنه من تنظيم ومهام، إضافة إلى كل المعلومات الأولية التي أعتمدها الطالب في التعرف على بنية هذه المديرية للتمكن من الولوج في أعمال التدريب التي جرت داخل القسم المتعلق بالتدريب وهو قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، لنتمكن من الوصول إلى ميدان الموضوع محل الدراسة ألا وهو الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات بين الواقع والمرتجى، لذلك سيتألف هذا القسم من فصلين:

في الفصل الأول سنتحدث عن واقع هذه المديرية منذ الإنشاء مروراً بهيكليتها ومهامها وصولاً إلى مسار التدريب فيها.

أما في الفصل الثاني فسنشرح عن واقع العمل التدريبي في المديرية العامة لأمن الدولة من خلال عرض للأعمال والمقابلات التي تم تنفيذها خلال فترة التدريب.

الفصل الأول:

واقع المديرية العامة لأمن الدولة

لم يكن في الدولة اللبنانية جهاز أمني يسمى أمن الدولة حتى عام 1983 تاريخ إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة فقد نصّ المرسوم الاشتراعي رقم "102" تاريخ 1983/9/16 قانون الدفاع الوطني، الباب الأول، الفصل الثاني، التنظيم العام للدفاع الوطني، الفقرة "5" من المادة "7" المعدلة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم "9" تاريخ 1984/9/26، والمعدلة بالمرسوم الاشتراعي رقم "39" تاريخ 1985/3/23، والمعدلة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم "191" تاريخ 2000/5/24 [3] على أنه:

تنشأ لدى المجلس الأعلى للدفاع مديرية عامة تسمى المديرية العامة لأمن الدولة خاضعة لسلطة المجلس الأعلى للدفاع وتابعة لرئيسه ونائب رئيسه.

ومن مهام المجلس الأعلى للدفاع بحسب المادة "8" من قانون تنظيم الدفاع الوطني المعدلة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم "1" تاريخ 1984/9/26:

---

(3) http://www.legiliban.ul.edu.lb ، **تاريخ الدخول إلى الموقع 2022/10/5**.

– يقرر المجلس الأعلى للدفاع الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية كما حددها مجلس الوزراء وتبقى مقررات المجلس الأعلى للدفاع سرية ويولي المجلس أهمية خاصة للتعبئة الدفاعية التي تتناول القضايا الأساسية التالية:

أ – الخدمة العسكرية والتجنيد الإجباري.

ب – التعبئة التربوية.

ج – تعبئة النشاط الاقتصادي بفروعه الزراعية والصناعية والمالية والتجارية.

د – تعبئة النشاط الصحي والطبي.

هـ – تعبئة عامة للدولة والمواطنين وخاصة الدفاع المدني.

و – تعبئة نشاطات الإرشاد والتوعية.

– يوزع المجلس الأعلى للدفاع المهام الدفاعية على الوزراء والأجهزة المعنية ويعطى التوجيهات والتعليمات اللازمة بشأنها ويتابع تنفيذها، ويقر خطة العديد والتجهيز الموضوعة لهذه المهام[4].

---

(4) http://www.legiliban.ul.edu.lb ، **مرجع سابق**.

وعليه سنقسم هذا الفصل إلى مطلبين، بحيث سنتناول في المطلب الأول تنظيم ومهام المديرية العامة لأمن الدولة، و في المطلب الثاني: مسار عملية التدريب.

المطلب الأول:

ماهية مديرية أمن الدولة (تنظيم ومهام المديرية العامة لأمن الدولة)

إن تنظيم المديرية العامة لأمن الدولة يعتبر من التشريعات القديمة أو الغير محدّثة والغير مواكبة للتطورات الاستراتيجية في العمل الإداري والأمني، والسبب في ذلك إلى غياب التشريعات الحديثة التي تخولها تطوير نفسها، فبتاريخ 1985/9/3 صدر مرسوم رقم "2661" حمل عنوان: (تنظيم المديرية العامة لأمن الدولة)، وعدّل بموجب:

- المرسوم رقم "1230" تاريخ 1991/9/20.
- المرسوم رقم "3509" تاريخ 1993/5/20.
- المرسوم رقم "4411" تاريخ 1993/12/2.
- المرسوم رقم "5452" تاريخ 1994/8/27.
- المرسوم رقم "13317" تاريخ 1998./10/31
- المرسوم رقم "13470" تاريخ 1998/11/5.
- المرسوم رقم " 6697" تاريخ 2001/11/12.

– المرسوم رقم "2512" تاريخ 2009/7/14[5].

لكن بتاريخ 2019/2/28[6] تقدمت المديرية العامة لأمن الدولة باقتراح مرسوم لتعديل المرسوم رقم "2661" المعمول به حالياً الذي لم يلحظ حتى تعريف واضح لهذه المديرية، ولكن حتى تاريخ صدور هذا التقرير لم يتم الموافقة عليه من قبل السلطة التنفيذية[7].

لذلك سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى بندين، بحيث يتضمن البند الأول شرح مفصل عن تنظيم وتطوير المديرية العامة لأمن الدولة، كما يتضمن البند الثاني مهام المديرية العامة لأمن الدولة ومهام الوحدات التابعة بها.

البند الأول: تنظيم المديرية العامة لأمن الدولة:

مع صدور مرسوم إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة رقم "2661" تاريخ 1985/9/3 تضمّن في الباب الأول، الفصل الأول منه، المادة "2" بعنوان: (تأليف

---

(5) http://www.legiliban.ul.edu.lb ، **مرجع سابق.**

(6) مقابلة مع رئيس شعبة التخطيط والتنظيم في المديرية العامة لأمن الدولة العميد فادي حداد تاريخ 2022/2/10.

(7) لائحة بالتعديلات المقترحة على المرسوم 2661 تاريخ 1985/9/3 صادرة عن شعبة التخطيط والتنظيم في المديرية العامة لأمن الدولة.

المديرية العامة لأمن الدولة)، حيث تألفت المديرية العامة لأمن الدولة في البداية من سبع وحدات تتبع مباشرة للمدير العام لأمن الدولة، لكن مع مرور الزمن وتطور العمل الإداري واتساع البقع الجغرافية المطلوب تغطيتها من قبل هذه المديرية، تطور عمل وحدات هذه المديرية وازداد عددها حتى أصبحت ثلاثة عشر وحدة، وتفرعت كل وحدة بعدد من المصالح والفروع، لذلك سنقوم بعرض لوحدات المديرية منذ الإنشاء وحتى تاريخنا،

فبحسب مرسوم الإنشاء فإن المديرية العامة لأمن الدولة تتألف من:

1- ديوان المدير العام

2- شعبة المعلومات

3- شعبة الحماية والتدخل

4- الشعبة الإدارية

5- شعبة العديد

6- شعبة التخطيط والتنظيم

7- المديريات الإقليمية (فقد حددت المادة المذكورة معدل مديرية إقليمية واحدة على الأقل لكل محافظة لبنانية) [8].

(8) تعليمات رقم 55 تاريخ 2000/1/11 تنظيم المديرية العامة لأمن الدولة ومهامها الأساسية.

إن مرسوم إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة أعطى في المادة "46"[9] المدير العام صلاحية إصدار التعليمات التطبيقية لأحكام هذا المرسوم، وبناءً على ذلك تم إصدار العديد من التعليمات والمذكرات التي تعدل هيكلية المديرية العامة وأخرها مذكرة عامة حملت الرقم "504/76 ط" تاريخ 2017/4/18 [10]عدّلت بموجب محضر مجلس قيادة المديرية العامة لأمن الدولة هيكلية هذه المديرية لتصبح على الشكل المعمول به حالياً وهو:

تتألف من المدير العام ونائبه والوحدات التالية :

1- ديوان المدير العام

2- شعبة الخدمة والمعلومات

3- شعبة الشؤون الأمنية

4- شعبة الشؤون الإدارية

5- شعبة شؤون العديد

---

(9) المرسوم 2661 تاريخ 1985/9/3 المادة 46: التعليمات التطبيقية: " تصدر التعليمات التطبيقية لأحكام هذا المرسوم بتعليمات من المدير العام.

(10) مذكرة صادرة عن شعبة التخطيط والتنظيم حول تسمية الوحدات المديرية العامة لأمن الدولة.

6- شعبة التخطيط والتنظيم

7- مديرية أمن الإدارة العامة والمؤسسات

8- المديرية المركزية

9- مديرية التفتيش والرقابة

10- المديريات الإقليمية (بمعدل مديرية لكل محافظة)

11- مديرية حماية الشخصيات

12- مديرية التحقيق المركزي

13- مديرية الأمن العسكري.

البند الثاني: مهام المديرية العامة لأمن الدولة:

إن مهام المديرية العامة لأمن الدولة لا بد من أن تكون مهام أمنية سرية ومهام إدارية اجتماعية...

سنتناول في هذا البند مهام المديرية العامة لأمن الدولة التي جاءت في المرسوم الاشتراعي رقم "102" تاريخ 1983/9/16 قانون الدفاع الوطني، الباب الأول، الفصل الثاني، التنظيم العام للدفاع الوطني، الفقرة "5" من المادة "7"

المعدلـــة بموجـــب المرســـوم الاشـــتراعي رقـــم "9" تـــاريخ 1984/9/26، والمعدلـــة بالمرســـوم الاشـــتراعي رقـــم "39" تـــاريخ 1985/3/23، والمعدلـــة بموجـــب المرســـوم الاشـــتراعي رقـــم "191" تـــاريخ 2000/5/24[11]، حيـــث نصـــت علـــى مهـــام المديريـــة العامة لأمن الدولة وهي :

1 – جمع المعلومات المتعلقة بأمن الدولة الداخلي، بواسطة شبكات خاصة بها تغطي الأراضي اللبنانية واستقصاء المعلومات الخارجية من الأجهزة القائمة، والتحقق منها وتحليلها وتصنيفها وحفظها أو إحالتها إلى الجهات المختصة.

2 – مراقبة الأجانب بالتحري عما يقومون به من أعمال تمس بأمن الدولة ومراقبة علاقات المواطنين بالجهات الأجنبية فيما يتعلق بأمن الدولة.

3 – مكافحة التجسس والنشاط المعادي بمختلف أشكاله.

4 – التحقيقات الأولية في الأفعال التي تمس امن الدولة الداخلي والخارجي بواسطة مدير عام ونائب المدير العام وضباط المديرية العامة الأساسيين والضباط المنتدبين إليها والرتباء الذين يسميهم نائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع حيث يقومون بمهامهم بصفة ضباط عدليين مساعدين للنائب العام الاستئنافي ولمفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية وفقا للقوانين المرعية الإجراء.

---

(11) http://www.legiliban.ul.edu.lb ، **مرجع سابق**.

5 – التنسيق مع باقي الجهات الأمنية المختصة في المديرية العامة للأمن العام وقوى الأمن الداخلي ومديرية المخابرات في الجيش بشؤون الاستعلام وتبادل المعلومات .

تحدد دقائق تطبيق هذا البند بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

6 – وضع التقارير الدورية لاطلاع المجلس الأعلى للدفاع على الوضع العام الأمني والسياسي ووضع المقترحات المناسبة لمجابهة الأخطار الداخلية والخارجية واطلاع رئيس المجلس الأعلى للدفاع ونائبه بصورة دائمة على الوضعين الأمني والسياسي.

أما ما جاء في الفصل الثاني من الباب الأول في مرسوم إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة، فقد حدّدت المادة "3" مهام نائب المدير العام، أما المادة "4" فقد حددت مهام رؤساء الوحدات، ثم جاءت المادة "5" لتخبرنا عن سلطة المدير العام على رؤساء الوحدات، أخيراً من المادة "6" إلى المادة "12" مهام الوحدات، وذلك على الشكل التالي:

أ- المادة 3:

أ – يعاون المدير العام لأمن الدولة نائب مدير عام يعين بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء أما من بين الضباط الذين هم برتبة عقيد على الأقل، أو من بين موظفي الدرجات الأربع العليا من الفئة الأولى، أو من بين اللبنانيين من خارج الملاك من حملة الإجازات الجامعية.

ب – للمدير العام حق الإمرة والسلطة على نائبه وتحدد مهام نائب المدير العام على الشكل التالي:

1 – يعاون المدير العام في تحمل مسؤولياته وتنفيذ مهامه.

2 – يبدي رايه في المعاملات التي ترفع إلى المدير العام للقرار.

3 – يؤمن التنسيق بين مختلف وحدات المديرية العامة.

4 – يسهر على تنفيذ القرارات المتخذة بإشراف المدير العام.

5 – يحل محل المدير العام في حال غيابه.

ج – يتمتع المدير العام ونائبه بذات صلاحيات مجلس القيادة في المديرية العامة للأمن العام ويمارسان هذه الصلاحيات وفقا للأصول المرعية الإجراء في المديرية العامة المذكورة.

د – في حال حصول خلاف بين المدير العام ونائبه في ما يتعلق بممارسة صلاحيات مجلس القيادة يرفع المدير العام الخلاف إلى المجلس الأعلى للدفاع للبت فيه.

ب- المادة 4:

يتولى مهام إدارة الوحدات المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم:

- ضابط برتبة رائد على الأقل في ما خص شعبة الشؤون الأمنية.

- ضابط أو موظف مدني من الفئة الثانية في ما خص المديرية المركزية وكل من المديريات الإقليمية.

- ضابط أو موظف مدني من الفئتين الثانية أو الثالثة في ما خص ديوان المدير العام وسائر شعب المديرية العامة.

- ضابط أو موظف مدني من الفئة الثالثة في ما خص الأقسام التابعة لديوان المدير العام وشعب المديرية العامة.

- ضابط أو موظف مدني من الفئة الثالثة في ما خص الشبكات التابعة لكل من المديرية المركزية والمديريات الإقليمية.

- رتيب أو موظف مدني من الفئة الرابعة على الأقل في ما خص الفروع والمكاتب التابعة للشبكات المشار إليها في الفقرة السابقة.

ت- المادة 5:

يخضع رؤساء الوحدات المشار إليها في المادة 2 من هذا المرسوم لسلطة المدير العام المباشرة، ويعتبر كل منهم مسؤولا تجاهه عن المهام الموكولة إلى الوحدة التي يرأسها والمحددة في المواد التالية من هذا الفصل.

ث- المادة 6

تناط بديوان المدير العام المهام التالية:

- تحديد مواعيد الزيارات والمقابلات المتعلقة بالمدير العام.

- تلقي بريد المديرية العامة وتوزيعه.

- القيام بمهام أمانة سر المدير العام.

ج- المادة 7

تعنى شعبة الشؤون الإدارية بمعالجة جميع الأمور المالية والإدارية المتعلقة بالمديرية العامة وبالعاملين لديها، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق وإدارة وتوزيع وصيانة الأعتدة واللوازم، وبتأمين وصيانة الأبنية والإنشاءات اللازمة، وكذلك بمعالجة الموظفين وتقديم المساعدات المرضية العائدة لأفراد عائلاتهم وفقا لما هو محدد في هذا المرسوم.

ح- المادة 8

تعنى شعبة شؤون العديد بالشؤون الذاتية العائدة للعاملين في المديرية العامة، باستثناء تلك المتعلقة بشؤونهم الصحية والمالية. كما تعنى أيضا بشؤون تدريبهم وتأهيلهم لتأدية المهام المنوطة بهم قانونا.

خ- المادة 9

تعنى شعبة الخدمة والمعلومات بكافة شؤون الخدمة في وحدات المديرية العامة.

ولهذه الغاية تنشأ لديها غرفة عمليات تزود بكافة الأجهزة المتطورة ووسائل الاتصالات مع وحدات المديرية العامة ومع الأجهزة الأمنية الأخرى.

د- المادة 10

تعنى شعبة التخطيط والتنظيم برسم الخطط الرامية إلى تطوير عمل وحدات المديرية العامة، وإعداد النصوص القانونية والتنظيمية وإدارة عمال المكننة واقتراح وسائل العمل اللازمة، ووضع الأبحاث والدراسات التي يحددها المدير العام.

ذ- المادة 11

تعنى شعبة الشؤون الأمنية بتأمين حماية مقر المديرية العامة ومركز كل أو بعض الوحدات التابعة لها، وفقا لما يحدده لها المدير العام.

كما يمكن أو يوكل إليها، عند الاقتضاء، حماية بعض الشخصيات الهامة.

ر- **المادة 12**

تتولى كل من المديريات الإقليمية، تنفيذ المهام المنوطة بالمديرية العامة ضمن النطاق الإقليمي المحدد لكل منها، ويمكن لعناصر كل من هذه المديريات تخطي حدود مناطق عملهم كلما قضت بذلك ظروف الخدمة وسرعة التدخل، على أن يبلغوا، بأسرع وسيلة ممكنة، المدير الإقليمي المسؤول عن المنطقة عن تدخلهم هذا.

كل تدخل من هذا النوع ينبغي أن يكون موضع تقرير يرفع إلى المدير العام ضمن مهلة لا تتجاوز الأربع والعشرين ساعة.

لكن بعدها صدر العديد من التعليمات والمذكرات المختلفة التي تعدل تنظيم ومهام وحدات المديرية العامة لأمن الدولة، حتى اصبح عدد وحدات المديرية العامة ثلاثة عشر مديرية كما ذكرنا في البند الأول.

لذلك تصبح المهام المعمول بها حالياً لوحدات المديرية العامة لأمن الدولة على الشكل التالي:

- **نائب المدير العام لأمن الدولة:**

أ- يعاون المدير العام في تحمل مسؤولياته وتنفيذ مهامه.

ب- يبدي رأيه في المعاملات التي ترفع إلى المدير العام للقرار.

ت- يؤمن التنسيق بين مختلف وحدات المديرية العامة.

ث- يسهر على تنفيذ القرارات المتخذة بإشراف المدير العام.

ج- يحل محل المدير العام في حال غيابه.

- **رؤساء الوحدات:**

أ- ضابط عام أو ضابط قائد في ما خص الشعب والمديريات المركزية والإقليمية.

ب-ضابط قائد أو ضابط عون في ما خص المكاتب الإقليمية والأقسام في الشعب والمديريات الإقليمية والمركزية.

ت-ضابط عون أو رتيب في ما خص باقي المراكز والفروع في الشعب والمديريات المركزية والإقليمية.

- يخضع رؤساء الوحدات لسلطة المدير العام المباشرة، ويعتبر كل منهم مسؤولا تجاهه عن المهام الموكولة إلى الوحدة التي يرأسها والمحددة في المواد التالية من هذا الفصل.

- **ديوان المدير العام:**

أ- إدارة عمل أمانة سر المديرية العامة ومكتب المدير العام ونائبه والإشراف على تنفيذ مهامهما.

ب-إدارة العلاقات العامة والإعلام والتوجيه.

ت-حماية المدير العام ونائبه.

- **شعبة الشؤون الإدارية:**

أ- معالجة الأمور المالية والإدارية المتعلقة بالمديرية العامة لأمن الدولة وعناصرها والعاملين فيها.

ب-تحقيق حاجات المديرية العامة من الأبنية والتجهيزات والأعتدة واللوازم وتوزيعها وصيانتها.

ت-صيانة الأبنية ومنشآت المديرية العامة أو الموضوعة بتصرفها.

ث-إدارة الشؤون الصحية لعناصر المديرية العامة والإداريين فيها، وتقديم المساعدات المرضية لأفراد عائلاتهم.

- **شعبة شؤون العديد:**

أ- إدارة الشؤون الذاتية للعاملين في المديرية العامة.

ب-وضع الخطط لتحقيق ملاك المديرية العامة.

ت-القيام بمهام أمنة سر مجلس القيادة.

ث-تدريب عناصر المديرية العامة لتأدية المهام المنوطة بهم.

ج- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان في مراكز المديرية العامة.

- **شعبة الخدمة والمعلومات:**

أ- جمع المعلومات عن الأخطار الداخلية والخارجية وتحليلها واستثمارها.

ب-تنظيم شؤون الخدمة والعمليات في وحدات المديرية العامة.

ت-مكافحة التجسس والإرهاب.

ث-إعداد وإدارة العمليات الأمنية.

وتزود بكافة الأجهزة المتطورة ووسائل الاتصالات اللازمة لتنفيذ مهامها.

- **شعبة التخطيط والتنظيم:**

أ- إعداد الدراسات والأبحاث والخطط ومشاريع النصوص القانونية بهدف تطوير وتنظيم عمل المديرية العامة في المجالات كافة.

ب-تأليل أعمال المديرية العامة وإدارة أعمال المكننة فيها واقتراح وسائل العمل المتطورة والمناسبة.

- **شعبة الشؤون الأمنية:**

أ- حماية مقر المديرية العامة ومراكز كل أو بعض الوحدات التابعة لها، ومهام أخرى يحددها المدير العام.

ب–تأمين مهمة مؤازرة سائر وحدات المديرية العامة لتنفيذ مهماتها.

- **المديرية المركزية :**

أ– الاستعلام عن الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد أمن الدولة وملاحقة مرتكبيها بإشراف القضاء المختص.

ب–إجراء التحقيقات التي تمس أمن الدولة بإشراف القضاء المختص وتشمل صلاحيتها الأراضي اللبنانية كافة.

- **مديرية الأمن العسكري:**

أ– المحافظة على أمن وولاء ومعنويات العاملين في المديرية العامة.

ب–المحافظة على أمن المباني والمنشآت والعتاد.

ت–حماية أمن الوثائق والمعلومات العسكرية.

ث–إجراء التحقيقات بالمخالفات المرتكبة من قبل عناصر المديرية العامة والتي يقررها المدير العام.

- **مديرية التفتيش والرقابة:**

أ– التفتيش على وحدات المديرية العامة كافة للوقوف على حسن إدارتها.

ب–التأكد من حفظ ومسك البريد وفقاً للتعليمات.

ت–التأكد من تنفيذ الخدمة ضمن حدود القوانين والأنظمة النافذة.

- **مديرية التحقيق المركزي:**

أ– إجراء التحقيقات القضائية بالجرائم التي تندرج ضمن مهام المديرية العامة وبالأفعال التي تمس بأمن الدولة بالتنسيق مع القضاء المختص.

ب–تأليل وتدقيق جميع محاضر التحقيق المجراة في مختلف الوحدات.

ت–استلام وتسليم الموقوفين وتأمين سوقهم أمام غرف التحقيق والسجون والمحاكم والمراجع القضائية ونظارات قصور العدل المختلفة.

- **مديرية أمن الإدارة العامة والمؤسسات:**

أ– التقصي عن سير العمل في غدارات الدولة ومؤسساتها ومنشأتها الحيوية والبلدية والمدارس والجامعات والمؤسسات ذات المنفعة العامة.

ب–التقصي عن أداء الموظفين في الإدارات العامة والرسمية ومدى تقيدهم بتطبيق القوانين والأنظمة ومراقبة ارتباطاتهم الحزبية والنقابية.

ت–مكافحة الفساد ومنع الهدر في الإدارات والمؤسسات العامة.

ث–كشف التعديات على أملاك الدولة وعلى التراث الوطني بمختلف أشكاله.

- **مديرية حماية الشخصيات:**

– تعنى مديرية حماية الشخصيات بتأمين مهمة مرافقة وحماية الشخصيات أو المراجع المحددة بالمرسوم رقم "2512" تاريخ 2009/7/14 وتعديلاته.

- **المديريات الإقليمية:**

أ– تنفيذ المهام المنوطة بالمديرية العامة ضمن نطاقها الإقليمي المحدد لها.

ب–تنفيذ تكاليف السلطات القضائية والإدارية التي يدخل تنفيذها ضمن صلاحيات المديرية العامة.

ت–تحدد بتعليمات تصدر عن المدير العام كيفية تنفيذ البند الثاني من هذه المادة وكيفية تدخل مديرية إقليمية بمهام خارج نطاقها الإقليمي.

المطلب الثاني:

مسار عملية التدريب

بناءً على التعميم رقم "2" تاريخ 2016/5/9 الصادر عن رئاسة الجامعة اللبنانية، والذي يحدد فيه أصول إعداد رسالة ماستر مهني لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، تم اختيار المديرية العامة لأمن الدولة مكاناً للتدريب، حيث عيّن الدكتور محمد شكر مشرفاً [12] على أعمال التدريب وإعداد الرسالة وتحديد موضوع الرسالة بشكل دقيق، قمنا بإرسال طلب إلى المديرية العامة لأمن الدولة يتضمن تفاصيل التدريب كاملة، عندها تمت الموافقة على الطلب بتاريخ 2021/3/31 من قبل المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا، وقد كلف المقدم جوزيف نخلة للمعاونة في إكمال التدريب[13].

وبناءً على ما تقدم قمنا بإرسال كتاب إلى عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية البروفيسور كميل حبيب، الذي وافق على موضوع التقرير الأكاديمي "**الدور الإعلامي لأمن الدولة في مواجهة التحديات بين الواقع والمرتجى**".

---

(12) تم تعيينه في 2021/3/1..

(13) صدرت بتاريخ 2021/3/31..

بتاريخ 2022/12/20 بدأنا أعمال التدريب الفعليّة في المديرية العامة لأمن الدولة تحديداً داخل قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، حيث استمر التدريب شهرين كاملين أو ما يعادل 250 ساعة، فقد كان الحضور عبر الدوام الرسمي للمديرية من الساعة 7:30 حتى الساعة 14:30، كما لعب المقدم جوزيف نخلة المسؤول عن فترة التدريب دوراً مهماً في التعرف على طريقة عمل أقسام المديرية من خلال منحنا كل التسهيلات اللازمة وتقديم جميع المعلومات التي نحتاجها.

وعليه سنبحث في هذا المطلب في الأنشطة التي شاركنا فيها والقوانين والأنظمة التي اطّلعنا عليها خلال فترة التدريب في البند الأول، كما سنبحث في المشكلات والتسهيلات التي واجهناها خلال فترة التدريب في البند الثاني.

البند الأول: الأنشطة المشارك فيها والقوانين والأنظمة المطّلع عليها خلال فترة التدريب:

إن العلاقة التي سادت بيننا وبين العاملين في المديرية العامة لأمن الدولة كانت إيجابية وخصوصاً موظفي القسم موضوع البحث، حيث كان التواصل مستمر معهم طيلة فترة التدريب، فقد شاركنا في نشاط علمي أثناء مدة التدريب في المديرية العامة لأمن الدولة، من خلال مشاركتنا في الدورة التدريبية على "مدخل إلى قانون الشراء العام"، الذي نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اعتباراً من 2022/3/8 حتى 20222/3/17 من الساعة 8:30 حتى الساعة 13:30، حيث قمنا بالاطلاع على نص القانون وبعض

التقارير قبل البدء بالدورة، كما جرى اختبار في نهاية الدورة لتحديد مستوى التفاعل في الدورة.

أيضاً وخلال فترة التدريب داخل المديرية العامة لأمن الدولة فقد قمنا بالإطّلاع على المراسيم التي ترعى إنشاء هذه المديرية والقوانين النافذة فيها، كما جرى الاطلاع على بعض الأنظمة الداخلية التي ترعى عمل المديرية، إضافة إلى التعليمات والمذكرات التي تصدر عن المدير العام أو عن مجلس القيادة لتحدد أساليب العمل داخل المديرية، ومن هذه المستندات:

1- مرسوم اشتراعي رقم "102" تاريخ 1983/9/16 المتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للدفاع، قانون الدفاع الوطن.
2- مرسوم رقم 2661 تاريخ 1985/9/3 المتعلق بتنظيم المديرية العامة لأمن الدولة.
3- تعليمات رقم 55 تاريخ 2000/1/11 المتعلق بالتعليمات التطبيقية لتنظيم وعمل المديرية.
4- لائحة بالتعديلات المقترحة على المرسوم رقم 2661.
5- بعض المذكرات العامة المتعلقة بموضوع البحث.

البند الثاني: المشكلات والتسهيلات خلال فترة التدريب:

مما لا شك فيه بأنه يوجد داخل أي عمل نقوم به مشاكل وحلول أو تسهيلات، فلا نتيجة من دون جهد وعمل، ففي البداية كان التخوف من عرقلة العمل وعدم الإفصاح عن بعض المعلومات بسبب الطابع الأمني الذي تتصف به المديرية العامة لأمن الدولة الذي يحتم عليها الحفاظ على أمن المعلومات لديها عبر سلسلة زمنية طويلة، لذلك هذا الطابع يمنع الاطلاع عليه من قبل أي باحث على المستندات والبرامج الخاصة لاسيما تلك التي تحمل الطابع الأمني، وهذا من الأمور الطبيعية في أي إدارة أمنية، لكن على عكس ما كنا متوقعين، فقد كان التجاوب موجود من أعلى الهرم الإداري (المدير العام) إلى أدناه (العاملين في المديرية) . إن موافقة اللواء المدير العام، كان لها الانعكاس الإيجابي لناحية التسهيلات تباعاً وخصوصاً أنني أحد رتباء هذه المديرية منذ العام 2017، مما ساعد ذلك في سهولة الدخول والتجول في وحدات المديرية المرتبطة بموضوع الرسالة.

بداية جولتنا كانت من شعبة التخطيط والتنظيم التي زودتنا منها بجميع المستندات الخاصة بالموضوع، إلى قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة حيث موضوع البحث، إذ أن مسؤول القسم المقدم جوزيف نخلة لم يوفر جهد في مساعدتي للحصول على جميع المعلومات التي تغذي الرسالة، كما كانت العلاقة مع العاملين في المديرية علاقة زمالة، حيث اتسمت العلاقة معهم بالمودة والجدية والمهنية فقدموا المساعدة اللازمة لإتمام الرسالة.

لذلك يمكن القول بأن التسهيلات كانت متوفرة، وكل فترة التدريب تمت بإشراف المقدم جوزيف نخلة مسؤول قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة مما ساعدني على فهم الآليات العامة لعمل القسم موضوع الرسالة.

الفصل الثاني:

واقع العمل التدريبي داخل المديرية العامة لأمن الدولة

لقد شكل العمل التدريبي الذي قمنا به في المديرية العامة لأمن الدولة فرصة هامة في فتح المجال بالدخول إلى قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، من خلال المتابعة الحثيثة وإرشادات المشرف على التدريب، حيث قمنا بجولة ميدانية على القسم للتعرف على طبيعة العمل ومتطلباته، كما قمنا بتنفيذ مشروع يساعدنا في الإستفادة النظرية والعملية.

يتضمن هذا الفصل شرحاً مفصلاً عن الأعمال التي تمت خلال فترة التدريب لناحية نوع العمل وتاريخه ومدته ومدى مساهمته في التعرف على عمل قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة في امن الدولة، كما يشرح المقابلات التي أجريت أثناء فترة التدريب، لذلك قسمنا هذا الفصل إلى مطلبين حيث تناولنا في المطلب الأول الأعمال التي تم تنفيذها خلال فترة التدريب، وفي المطلب الثاني المقابلات التي أجريت خلال فترة التدريب.

المطلب الأول:

الأعمال التي تم تنفيذها خلال فترة التدريب

كما ذكرنا أن التدريب في المديرية العامة لأمن الدولة وفّر لنا فرصة كبيرة للاستفادة النظرية والعملية، والاطلاع على مذكرات الخدمة الداخلية وبيانات المديرية، والقيام بأعمال عديدة وإنجاز بعض المهام الخاصة بقسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، لذلك سوف نقسم هذا المطلب إلى بندين، ففي البند الأول سنشرح عن الجولة الميدانية التي قمنا بها للتعرف إلى طبيعة العمل داخل قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، وفي البند الثاني سنشرح طريقة الرصد وصياغة البيانات داخل قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة.

البند الأول: جولة ميدانية والتعرف إلى طبيعة العمل داخل القسم:

في الفترة الممتدة بين 2/1 / 2022 لغاية 2022/2/4 قمنا بجولة ميدانية مع المدرب على قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، حيث قام بإعطائنا شرح مفصّل عن آلية عمل القسم ودوره وطريقة توزيع العمل الإداري داخل فروع القسم خاصة في عملية رصد وسائل الإعلام بشكل يومي بمتابعة أي خبر يرد على المديرية العامة لأمن الدولة، كما أطلعنا على النظام الإلكتروني داخل القسم عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمديرية العامة لأمن الدولة، أيضاُ على البريد الإلكتروني:

" info@State-Security.gov.lb" ، وعلى الرقم الخاص للتواصل مع المواطنين " 009611822610"، الذي أتاح فرصة كبيرة للمواطنين للتبليغ عن أي معلومة تردهم، أو للتقرب وفهم طبيعة عمل المديرية العامة لأمن الدولة حيث أكدوا لنا أن المديرية العامة لأمن الدولة كانت السباقة في إطلاق شعار كل مواطن خفير، فالكثير من المواطنين لا يعرفون طبيعة عمل هذه المديرية.

حيث جرى عرض للطريقة المعتمدة في صياغة البيانات الرسمية الصادرة عن المديرية إن كان لجهة التبليغ عن الإنجازات الأمنية أو النشاطات الرياضية أو للتعاميم الرسمية إضافةً إلى الإرشادات والتوجيهات التي تهم المواطنين، وكيفية تطوير عملية توزيع البيانات من التوزيع الورقي إلى البريد الإلكتروني وعبر مواقع التوصل الاجتماعي، كما اطلعنا على طريقة حفظ البيانات عبر تقسيمها بحسب المضمون لإرسالها إلى الأرشيف لاحقاً.

إضافة إلى طريقة تلقي الرسائل الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والاتصالات وحفظها وإرسالها إلى الأقسام المختصة لمتابعتها إن كانت لشكاوى أو لمعلومات أمنية أو لأعمال إدارية.

كما جرى عرض للمؤتمرات المتنوعة التي قامت بها المديرية العامة لأمن الدولة وطريقة تغطيتها إعلامياً، والندوات، والمؤتمرات الصحافية.

البند الثاني: رصد وصياغة بيانات معينة ونتيجة التدريب:

خلال فترة التدريب العملي داخل المديرية العامة لأمن الدولة وللتعرف العملي على طريقة عمل قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، قمنا بالمشاركة بصياغة بيان رسمي صادر عن المديرية العامة لأمن الدولة، حيث بدأنا بذكر المديرية الصادر عنها البيان وتحديد القسم المولج بإصدار بيانات باسم هذه المديرية، ثم وضعنا مقدمة أو تعريف للموضوع المراد إيصاله إلى المواطنين حول موضوع هذا البيان، بعدها تبعها بالتاريخ المهمة التي نفّذت مع ذكر مراعات الأصول القانونية والأذونات القضائية في أي عملية تنفذ، أخيراً يتم تذكير المواطنين ببقاء المديرية على استعداد لتطبيق القانون وحفظ الأمن والنظام[14].

وعند انتهائنا من صياغته جرى تحميله على الموقع الإلكتروني الخاصة بالمديرية وعلى شبكات التواصل الاجتماعية التابعة رسمياً للمديرية العامة لأمن الدولة وتحت إشراف قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، كما جرى توزيعه إلى وسائل الإعلام كافة لتبليغ المواطنين.

كما شاركنا في عملية رصد للأخبار الصادرة عن الجسم الإعلامي بكل أنواعه سواء بمواقع التواصل الاجتماعي أو الصحف المحلية أو المحطات الإعلامية وبعد عملية رصد

---

(14) بيان صادر عن المديرية العامة لأمن الدولة، قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، تاريخ 2022/3/13 حول إلقاء القبض عن مروجي مخدرات..

استرت من تاريخ 2022/2/15 لغاية 2022/3/15 تاريخ رصدنا لأخبار مغلوطة متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي تتحدث عن إشكال بين عناصر من المديرية لأمن الدولة وعناصر من مديرية الأمن الداخلي قمنا بتاريخه بصياغة بيان رسمي يبين فيه حقيقة ما جرى تحت إشراف القضاء المختص وتحت غطاء القوانين المرعية الإجراء[15].

إن فترة التدريب في المديرية العامة لأمن الدولة قد أبرزت لنا كافة مراحل الإعلام والتواصل والتوجيه للعاملين لديها أو للمواطنين، وكيف يتم التحّول في موضوع الإعلام من الإعلام الورقي إلى الإعلام الإلكتروني بما يتماشى مع التقدم العلمي والتقني في لبنان والعالم.

(15) بيان صادر عن المديرية العامة لأمن الدولة، قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، بتاريخ 2022/2/15، لتوضيح الأخبار المغلوطة.

المطلب الثاني:

المقابلات التي أجريت خلال فترة التدريب

في إطار الحصول على معلومات دقيقة عن واقع المديرية العامة لأمن الدولة، ومعرفة المشاكل التي تعاني منها المديرية، وحيث أن معلومات المقابلة هي أكثر دقة من القراءة الورقية لإمكانية طرح الأسئلة وتوضيح الأمور المطلوبة.

وبما أن المقابلة هي واحدة من أهم أدوات البحث العلمي في عملية جمع المعلومات، ولا يمكن استخدامها إلا بشروط خاصة يجب على الطالب مراعاتها.

لذلك كان لا بدى من إجراء مقابلات مباشرة داخل المديرية العامة لأمن الدولة مع أشخاص يملكون الخبرة والمعرفة ما يكفي للإجابة على أسئلتنا، وذلك ضمن شروط المقابلة وخطواتها.

وقد جرى تعريف أهداف المقابلة للأشخاص الذين ستجري معهم المقابلة والغرض المطلوب تحقيقه.

وعليه سنقسم هذا المطلب إلى بندين، بحيث نتناول في البند الأول الإعدادات المسبقة للمقابلة وتحديد مكانها وزمانها، أما في البند الثاني فسنشرح طريقة تنفيذ المقابلة وتفريغها.

البند الأول: الإعداد المسبق للمقابلة وتحديد مكانها وزمانها:

إن الإعداد المسبق للمقابلة بدأ مع تحديد الأشخاص المعنيين بالمقابلة، وهم الأشخاص الذين لديهم معلومات كافية ووافية لأغراض الرسالة وهم :

- رئيس شعبة التخطيط والتنظيم العميد فادي حداد.
- رئيس قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة المقدم جوزف نخلة.

بعدها انتقلنا إلى تحديد قائمة الأسئلة والاستفسارات، وبما أن إشكالية رسالتنا واضحة وصريحة فقد كانت الأسئلة موحدة إلى حد ما مع الجميع.

وأثناء تحضير الأسئلة تم مراعاة الأمور التالية:

1- الوضوح والمباشرة في الأسئلة.

2- اعتماد الموضوعية في الأسئلة.

3- التراتبية في الأسئلة.

ثم قمنا بتحديد وقت المقابلة عن طريق التواصل مع المعنيين بما يتلاءم مع أوقاتهم بحيث لا تؤثر المقابلة على أعمالهم وارتباطاتهم الخاصة، مع مراعاة أن يكون الوقت مناسباً لكل من المقابِل والمقابل.

وقد كانت المقابلات عبارة عن جلسة واحدة تتم في مكاتبهم للمحافظة على تسلسل المعلومات والأفكار، وتفادياً للملل لدى المقابل.

البند الثاني: تنفيذ المقابلة وتفريغها:

بعد الانتهاء من إعداد المقابلات وتحديد أهدافها وأسئلتها، كما بعد الاتفاق مع المعنيين على المكان والزمان المناسبين، انتقلنا إلى مرحلة تنفيذ المقابلة.

حيث انه أثناء المقابلة تم الانتباه إلى إعلام المعني بأسباب هذه المقابلة وأهدافها، بعدها بدأنا بطرح الأسئلة المعدة مسبقاً والمرتجلة من سياق الحديث، وانتظار الأجوبة من الطرف الآخر بعد أخذه لكامل الوقت الذي يريده بدون مقاطعة.

أخيراً بدأنا بالخطوة النهائية في عملية إجراء المقابلات والتي تسمى عملية تفريغ المقابلة على الورق.

إن المقابلة لم تكن مسجلة ولا مطبوعة فقط إنما الأسئلة كانت معدة مسبقاً، وبعد الانتهاء من المقابلة كنا نقوم بعملية تفريغ لتلك المعلومات بنفس الكلمات المستخدمة من الشخص المعني حفاظاً على المصداقية، مع العلم أننا كنا نستبعد الكلمات والأفكار التي لا تخدم موضوعنا.

إن أكثر ما لفتنا في المديرية العامة لأمن الدولة هو إصرار ضباط وعناصر هذه المديرية على تطوير عمل المديرية بما يخدم مصلحة الدولة والمواطن تحت سلطة القوانين المرعية الإجراء، إضافة إلى تعزيز الشفافية بينها وبين المواطن.

بعد الاطلاع على ظروف إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة ودراسة مجموعة كبيرة من القوانين والمراسيم والتعاميم المتعلقة بتنظيم ومهام عمل المديرية العامة لأمن الدولة منذ النشأة وحتى تاريخ إجراء هذه الرسالة، كما بعد إجراء المقابلات الشفهية المباشرة التي قمنا بها مع المعنيين داخل المديرية العامة لأمن الدولة والمطلعين على تطوير عملها، ومن خلال الأعمال التدريبية التي قمنا بها في قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة التابع للمديرية العامة لأمن الدولة سوف نتطرق في القسم الثاني إلى دور قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة لنتمكن من الوصول إلى الإجابة عن الإشكاليات المطروحة في مدى فاعلية قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة في إظهار إنجازات المديرية العامة لأمن الدولة، وسبل تطويره لمواجهة تحدياتها.

القسم الثاني:

الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات

انطلاقاً من الدور المحوري للإطار المفاهيمي في مختلف الأبحاث، ومن أجل تحقيق أهداف هذا التقرير في التعرف على الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات بين الواقع والمرتجى، جاء هذا القسم لكي يكون الشق التطبيقي من تقريرنا، حيث سيتضمن المفاهيم الرئيسية لكل من الإعلام الأمني وقسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة في المديرية العامة لأمن الدولة ودورهما، كما سنتطرق إلى مواكبة قسم الإعلام والعلاقات العامة لإنجازات المديرية العامة لأمن الدولة، أخيراً سنبحث في الأفاق المرجو الوصول إليها للدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة، لنتمكن من الإجابة على الإشكاليات المطروحة لذلك سيقسم هذا القسم إلى فصلين:

في الفصل الأول سنتحدث عن الواقع الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة، من خلال ذكر إنشاء ومهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، كما سنتطرق إلى الإعلام الأمني.

أما الفصل الثاني فسنبحث في طريقة إظهار قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة للإنجازات وكيفية تطويره.

الفصل الأول:

الواقع الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة

معظم الوزارات والمؤسسات العامة في لبنان لا تتضمن المخططات التنظيمية لوحدة مخصصة علام، ولا يوجد لدى الإدارات العامة مسؤولو إعلام إداري ولا وحدات إعلام إدارية داخل أجهزتها. وفي ظل ذلك، تظل هذه الوظائف مركزية وتديرها القيادة العليا: على سبيل المثال، الوزراء هم المتحدثون الرسميون، وأنشطة الاتصالات تحتاج إلى موافقة الوزير أولاً حيث يقوم معظم الوزراء بتعيين مستشارين إعلاميين عند توليهم مناصبهم، باستثناء عدد قليل من الوزارات والمؤسسات العامة.

فالإعلام بوجه عام هو عملية تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمسؤولة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعتبر هذا الرأي تعبيرًا موضوعيًا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم. بالتالي، فإنَّ الإعلام يمهِّد لبناء القناعات وصناعة الرأي العام[16].

(16) فؤاد خريس، الإعلام الإداري الرسمي في لبنان، نحو إدارة حديثة: المصلحة الوطنية لنهر الليطاني نموذجاً، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في علوم الإعلام والاتصال، الجامعة اللبنانية، 2022، ص 115 .

أما الإعلام الإداري الرسمي فقد عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه "أي نشاط إعلامي أو مبادرة تقودها المؤسسات العامة من أجل الصالح العام" ويمكن أن يشمل توفير المعلومات، فضلا عن التشاور والحوار مع أصحاب المصلحة .

كذلك فإن المديرية العامة لأمن الدولة كباقي مؤسسات الدولة، مع صدور المرسوم رقم "2661" تاريخ 1985/9/3، لم يلحظ أي دور إعلام وتوجيهي، فقد حددت المادة "6" مهام ديوان المدير العام على الشكل التالي: تحديد مواعيد الزيارات والمقابلات المتعلقة بالمدير العام، تلقي بريد المديرية العامة وتوزيعه، القيام بمهام أمانة سر المدير العام.

لنستنتج هنا أنه تم حصر الدور الإعلامي والتوجيهي والعلاقات العامة عند إصدار مرسوم إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة بالمدير العام.

لذلك سنقسم هذا الفصل إلى مطلبين، حيث سنبحث في المطلب الأول عن إنشاء ومهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة في المديرية العامة لأمن الدولة.

أما المطلب الثاني فسنشرح عن الإعلام الأمني وعلاقته بالتوجيه العام للمواطنين.

المطلب الأول:

إنشاء ومهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة

إن الإعلام الإداري الرسمي هو وسيلة للمؤسسات العامة لإعلام المواطنين والتفاعل معهم حيث يمكّن المواطنين من الاطلاع على السياسات والإصلاحات التي تؤثر على حياتهم والمشاركة فيها، كما هو جزء أساس في عمل المؤسسات وتكاملها، ويتحمّل مسؤولية صناعة المعلومة والحرص على صورة المؤسسة.

فالإعلام الإداري يشكل أداة قياس لمدى إنتاجية الإدارة العامة والخدمات التي تقدمها للمواطنين، وليس مهمته تغطية عيوب الإدارة والدفاع عن البيروقراطية المتحكمة بالإدارة والمتسلطة على المواطنين[17].

فمع تطور وحدات ومهام المديرية العامة لأمن الدولة عبر إصدار التعليمات التطبيقية لمواد مرسوم إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة من قبل المدير العام، برزت الحاجة إلى تنظيم واضح للإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، لذلك سنشرح في هذا المطلب حول كيفية إنشاء قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة في البند الأول، أما البند الثاني فسنبحث في مهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة.

---

(17) فؤاد خريس، مرجع سابق، ص120 .

البند الأول: إنشاء قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة:

مع إنشاء ديوان المدير العام أنشئ قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، حيث أصدر المدير العام لأمن الدولة تعليمات عامة [18]تنظم عمل ديوان المدير العام الذي تألف من:

- رئاسة الديوان.
- مكتب المدير العام.
- أمانة السر.
- قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة.
- قسم الرقابة الإدارية والمالية.

بعدها عدّل بموجب عدد من التعليمات الصادرة عن المدير العام لأمن الدولة ليصبح حالياً على الشكل التالي[19]:

- رئاسة الديوان.
- أمانة سر المديرية العامة.
- مكتب المدير العام.

---

(18) تعليمات رقم 48 تاريخ 1994/12/20.

(19) تعليمات رقم 55 تاريخ 2000/1/11 ، تنظيم المديرية العامة لأمن الدولة ومهامها الأساسية.

- مكتب نائب المدير العام.
- قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة.

لذلك نرى أن قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة تابع لديوان المدير العام منذ النشأة وحتى تاريخ إعداد هذه الرسالة، أي لسلطة المدير العام المباشرة، فكما ذكرنا في مقدمة هذا الفصل بأن الإدارات والمؤسسات العامة لم تكن تعي أهمية الجسم الإعلامي داخل إدارتها، كما أنها حصرت هذه المهمة بيد القيادة العليا.

منذ إنشاء قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة لم يتم ذكر أي تعريف له، كما انه لم يتم وضع أي أهداف واضحة داخل نظامه الداخلي أو من قبل المديرية العامة لأمن الدولة ليستطيع العاملين داخل هذا القسم من إجراء أي تقويم سنوي لنشاطه، إضافة إلى غياب تام لرؤية إنشائه لتتمكن المديرية العامة لأمن الدولة من تحديد نتائج إنشائه السلبية أو الإيجابية.

فعند انطلاق قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة كانت وسيلة الإعلام الأكثر شيوعاً والتي تصل إلى المواطنين هي الصحف اللبنانية الورقية، لذلك كان هناك اشتراك شهري في جميع الصحفة اللبنانية الورقية منها والعربية لمتابعة الأوضاع العامة، ولكن مع تطور وسائل الإعلام، وانخراط وسائل التواصل الاجتماعي في عملية نقل الخبر انتفت الحاجة إلى الصحفة الورقية خصيصاً بعد وجود مواقع إلكترونية للصحف الورقية، مع

الإعلام أنه وحتى تاريخ إعداد هذه الرسالة مازالت المديرية العامة لأمن الدولة على اشتراك بجميع الصحف التي تصدر على الأراضي اللبنانية.

كذلك كانت طريقة التواصل مع وسائل الإعلام تتم عبر الفاكس أو عبر الاتصال على الهواتف الأرضية إن كان لجهة إصدار بيان معين أو الدعوة لعقد مؤتمر صحفي أو لتغطية نشاط المديرية العامة لأمن الدولة، بعكس طريقة التواصل المتبعة اليوم وهي مواقع التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني[20] .

البند الثاني: مهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة:

تعددت مهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة وتنوعت بين مهام إعلامية، وتوجيهية عامة وخاصة، ومهمة العلاقات العام، فقد حددت مهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات عند إنشائه على الشكل التالي:

- تأمين الاتصال بوسائل الإعلام بالتنسيق مع شعبة الخدمة والمعلومات وفقاً لتوجيهات المدير العام لتأمين حاجة المديرية العامة لأمن الدولة الإعلامية.
- وضع برامج توجيه وتوعية وإرشاد لعناصر المديرية العامة لأمن الدولة لرفع معنوياتهم.

---

(20) مقابلة أجريت مع المقدم جوزيف نخلة رئيس قسم الإعلام والعلاقات العامة في المديرية العامة لأمن الدولة، تاريخ 2022/2/15 .

- تأمين العلاقة بين المديرية العامة لأمن الدولة والمواطنين وتوثيقها لمؤازرتها في تنفيذ المهام الموكلة إليها.
- تأمين الاتصالات مع الشخصيات والمراجع المختلفة التي أنيط امر حمايتها بالمديرية العامة لأمن الدولة واقتراح الحلول المناسبة لتحسين أوضاع هذه الحماية وحل الإشكالات التي تعترضها.
- ملاحقة المعاملات خاصة تلك العائدة للعاملين في المديرية العامة لأمن الدولة وفقاً لتوجيهات المدير العام[21].

لكن كما حال باقي وحدات وأقسام المديرية العامة لأمن الدولة، فقد جرى تعديل بعض مهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة ليصبح على الشكل التالي المعمول به حالياً:

- تأمين الاتصالات بوسائل الإعلام بالتنسيق مع شعبة المعلومات وفقاً لتوجيهات المدير العام.
- وضع برامج توجيه وتوعية وإرشاد لرفع معنويات عناصر المديرية العامة.
- العمل على توثيق العلاقات بين المديرية العامة والمواطنين لاكتساب ثقتهم وحثهم على مؤازرتها في تنفيذ المهام الموكلة إليها.

---

(21) تعليمات رقم 48 تاريخ 1994/12/20.

- ملاحقة وإنجاز بعض المعاملات لدى الجهات المختصة وفقاً لتوجيهات المدير العام.
- تزويد وسائل الإعلام بالبيانات أو المعلومات التي تجيز المديرية العامة نشرها بالتنسيق مع الشعب المختصة.
- العمل على إقامة علاقات مع نخبة من الإعلاميين بهدف إظهار إيجابيات الدولة والمديرية العامة.
- رصد ومتابعة وسائل الإعلام في كل ما يتناول الدولة والمديرية العامة بغية اتخاذ الموقف المناسب[22].

تتطور مهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة في المديرية العامة لأمن الدولة مع تطور وسائل الإعلام والتوصل، فكما ذكرنا في البند الأول بأن المديرية العامة لأمن الدولة تقوم باشتراك شهري لجميع الصحف الورقية الصادرة على الأراضي اللبنانية، حيث يقوم قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة بمراقبة الصحف ومحتوياتها، وبوضع تقرير يومي عن عناوينها.

كما نرى أن قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة كان ومازال ينشر المقالات الصادرة عن المديرية العامة لأمن الدولة في مجلة قوى الأمن التابعة للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي عبرا تخصيص جزء من صفحات المجلة لها.

---

(22) تعليمات رقم 55 تاريخ 2000/1/11 ، تنظيم المديرية العامة لأمن الدولة ومهامها الأساسية.

إن رصد قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة لوسائل الإعلام بشكل يومي لا يقتصر على متابعة الأخبار التي ترد على الدولة أو المديرية العامة لأمن الدولة، بل يقوم برصد تفاعل وسائل الإعلام مع بيانات ونشاطات المديرية العامة لأمن الدولة، ومتابعة أسباب عدم التفاعل في حال وجدت.

كذلك فإن طبيعة العمل الأمني للمديرية العامة لأمن الدولة يحتم عليها القيام بالعديد من المهمات السرية الخاصة وعدم الإفشاء عن تحركات عناصرها، لكن وفي العصر الحديث ومع صدور عدد من القوانين والأنظمة التي ترعى حق الوصول إلى المعلومات بطريقة أمنة وشفافة، فإن علاقة المديرية العامة لأمن الدولة مع الجسم الإعلامي المحلي عبر قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة الهدف منها إظهار مدى إنتاجية المديرية العامة لأمن الدولة ومحاربة الإشاعات والبروباغندا، مما يؤدي إلى تحصين وبناء علاقة متينة مع المواطن اللبناني كما جرى عام 2005 عندما أطلقت المديرية العامة لأمن الدولة حملة "كل مواطن خفير" .

فقد تغيرت طريقة تواصل المديرية العامة لأمن الدولة مع المواطنين كما طريقة تواصل المواطنين مع المديرية العامة لأمن الدولة، فكما ذكرنا بأنه في حال أرادت المديرية العامة إعلام المواطنين بخبر أو إنجاز معين أو توجيهٍ ما، تقوم بإصدار بيان عبر وسائل الإعلام كافة (المرئية والمسموعة والمكتوبة)، حتى المواطنين إن أرادوا التبليغ عن أي خبر عليهم التوجه إلى أقرب مكتب تابع للمديرية العامة لأمن الدولة أو التواصل مع أحد عناصرها، لكن اليوم تغييرات فهناك مواقع خاصة للمديرية العامة لأمن الدولة على جميع

مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بنشر البيانات والمواضيع المراد إيصالها إلى المواطنين كذلك تلقي الرسائل في حال التبليغ أو أيصال رأي معين.

أيضاً هناك رقم خاص بالمديرية العامة لأمن الدولة موجود مخصص لتلقي شكاوى المواطنين ضمن مهام المديرية العامة لأمن الدولة التي ذكرناها في القسم الأول من رسالتنا، وبريد إلكتروني يتم التواصل عبره مع وسائل الإعلام كافة[23].

(23) مقابلة أجريت مع المقدم جوزيف نخلة رئيس قسم الإعلام والعلاقات العامة في المديرية العامة لأمن الدولة، 2022/9/15 .

المطلب الثاني:

الإعلام الأمني

تزداد الحاجة إلى الإعلام كلما ازداد المجتمع تعقيداً، وتقدمت المدنية، وارتفع المستوى التعليمي والثقافي والفكري لأفراد المجتمع، لذا اتجه الإعلام مثلما اتجهت الحياة إلى التخصص، وذلك أن الإعلام يُعدّ المرآة العاكسة لما يستجد على ساحات الحياة ومجالاتها المختلفة من تطورات وتفاعلات تحدث تأثيرها المباشر وغير المباشر على حياة الشعوب.

ولقد أصبح الإعلام محوراً أساسياً لمختلف الظواهر الإنسانية والقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حتى بات من أخطر ومن أهم الأدوات في هذا العصر بعدما أصبح الإعلام وسيلة رئيسية من وسائل التحكم ومظهراً من مظاهر القوة والسيادة بعد أن تطورت نظم ووسائل الاتصال.

ولهذا دخل الإعلام ضمن الأطر التخطيطية للجوانب الإنسانية المتعددة، حيث يعول على الإعلام كثيراً للمساهمة في نشر المعلومات، حيث تنبع أهمية الإعلام من كونه الأداة الرئيسة في عملية الاتصال الجماهيري التي توسعت آفاقها، مع الثورة المعلوماتية والاتصالية والتكنولوجيا الحديثة.

إن العلاقة ما بين الإعلام والأمن هي علاقة وطيدة وكلاً مكمل للآخر، فوظيفة الإعلام تساعد على تشكيل الرأي العام السليم واتخاذ الفعل المناسب والملائم، بينما الأمن

يسعى لتحقيق الاستقرار والشعور بالطمأنينة وتوعية الأفراد في المجتمع من المخاطر والأزمات المحتملة والمحيطة.

لذلك يعتبر الإعلام أداة فعّالة من أدوات الأمن وهو حلقة من حلقات التواصل والترابط مع الجماهير[24] .

سنقسم هذا المطلب إلى بندين، في البند الأول سنتناول تعريف ومهام الإعلام الأمني، أما البند الثاني فسنتحدث عن خصائص الإعلام الأمني ودوره في مواجه الأزمات.

البند الأول: تعريف وأهداف الإعلام الأمني:

إن نشأة الإعلام الأمني ليست مرتبطة بتاريخ أو باسم باحث معين، فهي مبهمة عند الأغلبية، ولكن تدور في فلكها فرضيات عن أول واقعة ربطت الإعلام بالأمن.

ويعتقد أن مصطلح الإعلام الأمني عربي النشأة، وقد ارتبط بمحاربة الجريمة والانحراف مما جعل مصطلح الإعلام الأمني أكثر التصاقاً بالإعلام الجنائي[25].

---

(24) ملكة خانات، دور وسائل الإعلام في تحقيق الأمن المجتمعي" الإعلام الأمني" تغطية قناتي الجديد والـ MTV لتفجيرات على الأراضي اللبنانية أنموذجاً، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماستر البحثي في علوم الإعلام والاتصال، الجامعة اللبنانية، 2017-2018، ص 35.

(25) ملكة خانات، مرجع سابق، ص 35.

إن الكتابات الأولى لمصطلح الإعلام الأمني تعود لعام 1980، عندما استحدثه الباحث علي بن فايز الجحني في أطروحته للماجستير[26]، حيث ذكر في رسالته أنه استعمل مصطلحاً جديداً لم يسبق تداوله، وحصر مفهومه في تلك الفترة بالمجلات والنشرات جميع الأنشطة الإعلامية التي تهدف إلى تحقيق الوعي الاجتماعي.

وبعد سنوات من بدء التداول وانتشاره أصبح اختصاصاً يدرس في الجامعات كجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي نشرت العديد من البحوث والدراسات التي تتناوله، كما أنه أصبح جهازاً من جهاز الدولة في العديد من الدول كالمملكة العربية السعودية، الإمارات، الأردن والسودان.

لذلك تختلف وتتنوع تعريفات الإعلام الأمني نظراً لحداثة المصطلح وعدم وجود تعريف موحد أو معترف به حتى الأن، على ضوء ذلك فإن تحديده يرتبط أولاً بالجهة القائمة بالاتصال، بالوظائف الموكلة إليه وبطريقة صياغة الرسالة الإعلامية.

وبما أن الإعلام الأمني مؤلف من لفظتين "إعلام" و "أمن" فإنه يتصل وفق باحثين بأحد الجاهزين القائمين به: المؤسسات الإعلامية والأجهزة الأمنية، فقد اعتبر فريق أن القوى الأمنية هي التي تقوم بهذه المهمة الإعلامية لأنهم يعتبرون الأمن والمحافظة عليه عملهم الأساسي.

---

(26) ذكره في كتابه: الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2000، ص 70.

فإن أول من أطلق مصطلح الإعلام الأمني بحسب الجهة القائمة بالاتصال كان علي بن فايز الجحني[27] معتبراً أن: كل ما يصدر عن أجهزة الأمن من مجلات ونشرات وبرامج وجميع الأنشطة الإعلامية التي تهدف إلى الوعي الاجتماعي يساعد على تدعيم المبادئ والقيم.

من جهته عرّف الدكتور محمد سعد أبو عامود[28] الإعلام الأمني بأنه أحد الفروع التخصصية للإعلام الذي يهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن يقوم به رجال الإعلام.

أما لجهة الوظيفة الموكلة إليه فقد عرف الدكتور وجدي[29] حلمي الإعلام الأمني بأنه: إعلام متعاون مع وسائل الإعلام الأخرى، يستطيع أن يحقق أهداف وغايات المؤسسة الشرطية ويخلق انطباعاً إيجابياً لجهة الشرطة في أذهان الجماهير.

---

(27) علي بن فايز الجحني، مرجع سابق، ص 71 وما يليها.

(28) محمد سعد أبو عامود، الإعلام الأمني: المفهوم.. الوظائف.. الإشكاليات، جامعة حلوان، القاهرة، 2009، ص 101.

(29) وجدي حلمي، دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية الأمنية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 3013، ص 89.

وفي كتاب الدكتور صقر بن محمد مقيد[30] فقد حدد الإعلام الأمني بأنه يعمل على نشر الوعي الاجتماعي للحد من انتشار الجريمة، كل ما يصدر عن الأجهزة الأمنية عبر وسائل الإعلام مقروءة ومسموعة ومرئية تهدف إلى لتحقيق الوعي الاجتماعي والقيم وغيرها من العادات والضوابط التي تعمل على الحد من انتشار الجريمة.

في المقابل لجهة طريقة الصياغة، لم يختلف المعنيون على صياغة الرسالة الإعلامية من حيث المضمون بل من حيث الشكل، إذ يمكن أن تكون على شكل مواد إعلامية أو منشورات أمنية، فقد أورد محمد عبد الظاهر في تعريفه أن الإعلام الأمني: نوع من الإعلام المتخصص قائم على الصدق والموضوعية في إحاطة المواطنين بالمعلومات والحقائق والقوانين التي تمس أمن واستقرار المجتمع.

استناداً إلى كل ما سبق يمكن استخلاص الإعلام الأمني بأنه كل ما يصدر من رسائل إعلامية أو غير إعلامية من قبل وسائل الإعلام أو القوى الأمنية أو المعنية بالحفاظ على أمن المواطن والمجتمع، مصاغة بطريقة موضوعية صادقة ودقيقة، تهدف إلى تحسين صورة قوى الأمن والتوعية من الآفات الاجتماعية بالإضافة إلى حماية المواطن والمجتمع من تداعيات الأزمات من حروب وكوارث وأحداث أمنية[31].

---

(30) صقر بن محمد مقيد، الشرطة النسائية وتطبيقها في الدول العربية، جامعة نايف العربية ، الرياض، الطبعة الأولى، 2009، ص23.

(31) ملكة خانات، مرجع سابق، ص 37.

إلى ذلك فإنه بالإضافة إلى أهداف الإعلام الأساسية التي تتمثل بنقل المعلومات بدقة وموضوعية، هناك خطوط عريضة يهدف الإعلام الأمني إلى تحقيقها يمكن اختصارها بالتالي:

- الحرص على التعاون بين الأجهزة الأمنية والأجهزة الإعلامية لإنتاج الإعلام الأمني من خلال غرفة عمليات تضم الجهازين أو عناصر مشتركة تقوم بإنتاج الرسائل الأمنية.
- زرع بذور المسؤولية الاجتماعية لدى الإعلاميين والأمنيين والجمهور معاً لتصبح نهجاً مجتمعياً سائداً متغلغلاً في اللاوعي الجماعي، مما يؤدي إلى نبذ كل من لا يتحلى بها ومعاقبته اجتماعياً قبل المحاسبة القانونية.
- وضع مصلحة الوطن والمواطن نصب أعين الإعلاميين الأمنيين والانحياز فقط لمنطق الدولة في وجه الأحزاب السياسية المتخاصمة والتعصب الطائفي.
- إنتاج رسالة إعلامية أمنية تراعي المبادئ التحريرية الأساسية بالإضافة إلى تلك المتخصصة بالإعلام الأمني.
- تأمين قنوات موثوقة ورسمية تؤمن المعلومات الصحيحة بالسرعة المطلوبة للجمهور في خطوة وقائية لقطع الطريق أمام المعلومات الخاطئة والمنقوصة أو الشائعات أو غيرها من سبل ضخ المعلومات المربكة للأجهزة الأمنية.

- التعامل بمرونة مع الأحداث الأمنية وكسر حاجز الصمت الذي تفرضه الأجهزة الأمنية مع مراعاة مبادئ الإعلام الأمني وعواطف الرأي العام واتجاهاته.
- العمل على تامين مصداقية الأجهزة الإعلامية الأمنية لضمان سيرورة هذا النوع من الإعلام والارتقاء به عن الإعلام غير المتخصص.
- تحسين علاقة القوى الأمنية والإعلام بالرأي العام وإعادة بناء الثقة بينهم مما ينتج مواطنين متعاونين ملتزمين بالقوانين والإجراءات الطارئة.
- امتصاص غضب وخوف الجمهور وتوجيه انفعالاته في الاتجاهات الصحيحة التي تخدم أمن الوطن وتماسكه.
- إحياء روح الوحدة الوطنية والعيش المشترك للمحافظة على السلم الأهلي، فإن تكاتف الشعب ووقوفه يداً واحدة هو أقوى سلاح في وجه التهديدات الأمنية.
- تأصيل الهوية والانتماء الوطني وتبصير الجمهور بحجم المخاطر والتهديدات التي تطرحها المواجهات مع الأزمات التي تهدد الأمن والاستقرار [32].

---

(32) صلاح عبد الحميد، الإعلام وثقافة الصورة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013، ص 201

- ملكة خانات، مرجع سابق، ص 38.

البند الثاني: دور الإعلام الأمني ووظائفه:

إن وظائف الإعلام الأمني عديدة ومتنوعة وفقاً للظرف الراهن، فإن عمله في زمن السلم يختلف تماماً عن عمله في زمن الحرب، حيث يمكن اختصاره في الحالات العادية في إطار الأمن الاجتماعي، لكن مهمته تصبح أكثر تعقيداً في الأزمات التي تظهر على شكل تهديدات غير اعتيادية لأمن الوطن كما في حالات الحروب والكوارث الطبيعية والاصطناعية.

ففي زمن السلم يتركز اهتمام الإعلام الأمني على:

- التوعية من الجريمة والتنبيه من عواقب ارتكابها على الفرد والمجتمع.
- التثقيف والتوجيه والإرشادات لمواجهة الآفات المجتمعية من خلال إعلانات توعوية ومنشورات ورسائل نصية، كالتنبيه عن حملة سرقات والتوعية على مخاطر السرعة والإدمان على المخدرات.
- تنوير وتكوين الرأي العام المتزن.
- نقل نشاطات القوى الأمنية ونشر تعاميمهم وإعلاناتهم ونقل احتفالاتهم بالأعياد الوطنية.
- المساعدة في تحسين صورة الأجهزة الأمنية لدى المواطنين[33].

---

(33) علي عجوة، الإعلام الأمني: المفهوم والتعريف، مركز الدراسات والبحوث في الرياض، الطبعة

أما في زمن الأزمات تكمن الأهمية القصوى للإعلام الأمني الواعي لمسؤولياته تجه المواطن والمجتمع، فيعمل على:

- المعرفة التامة بالقضايا الأمنية بعيداً عن حجب المعلومات وإخفائها تجنباً لتفشي الشائعات المضرة.
- نقل المعلومات بسرعة تضاهي تلك المنقولة عن مصادر أخرى كمواقع التواصل الاجتماعي.
- توزيع المعلومات على الجميع بشكل عادل فيقطع بذلك الحبل على مراسلي السبق الصحفي.
- يسيطر على المعلومات المسربة من "المصادر الخاصة" ومن التحقيقات الجاري.
- غربلة المعلومات التي ينقلها فيتبع بذلك إستراتجية تحريرية مسؤولة تجاه المجتمع والمواطنين.
- يساعد في إنتاج إعلاميين ومراسلين أمنيين يضعون نصب أعينهم مصلحة الوطن وامنه.

الثانية، 2002، ص 109.

- ملكة خانات، مرجع سابق، ص 39.

- التصدي للشائعات والمعلومات المغلوطة وقويمها وتصحيحها كي لا يخلط المواطن بينها وبين المعلومات الصحيحة.
- يقدم النصح للمواطنين فيما يتعلق بإجراءات حماية الأرواح.
- يبث التطمينات للحد من حالات الهلع والخوف التي ترافق الناس عند وقوع حادث.
- يدعم الثقة بالقوى الأمنية وعملها في السيطرة على الوضع الأمني.
- توحيد الرأي العام ضد من يتربص بأمنهم وليس شريكه في الوطن.
- ينقل القيم والمبادئ الوطنية الداعمة للعيش المشترك والسلم الأهلي.

فيكون الإعلام الأمني بهذه الخطوات قد قام بدور مهم في ترسيخ أمن المجتمع واستقراره، وبناء الأمن الوطني للدولة، وتخطيط وإستراتجيتها، والتفاعل مع التحديات والتهديدات الموجهة للأمن الوطني[34].

(34) ملكة خانات، مرجع سابق، ص 40.

الفصل الثاني:

قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، خطوة إصلاحية، تعزّز علاقة المواطن بالمديرية العامة لأمن الدولة

يعد الأمن المحرك الأساسي للتنمية ومن أهم مقومات تقدم وازدهار الدول والأمن كشعور واقع لا يمكن تحقيقه وترسيخه في أي مجتمع إلا من خلال إعلام فاعل وقادر على الوصول لجميع أفراد المجتمع لتنبيههم بالظواهر السلبية وأساليب مواجهتها وكيفية التعاون مع الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة واجتثاث جذورها من المجتمع من خلال تقليل العوامل الدافعة إلى ارتكاب الأسلوب الإجرامي، مما يحتم استخدام وسائل الإعلام لمواجهة الظواهر السلبية في ضوء قدرة ومرونة الإعلام على إيصال الحقائق لجميع أفراد المجتمع وتحصينهم من أخطار الجريمة والانحراف.

إذاً فالإعلام الأمني يهدف في الأساس إلى تصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة وتغير الاتجاهات السلبية لأفراد المجتمع من خلال تبصيرهم بخطورة الآثار السلبية الناجمة عن الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تمس أمنهم ودعوتهم للمساهمة في علاجها.

ومـن خـلال التطـور التكنولـوجي الـذي طـرأ علـى دور الإعـلام أصـبح يشـكل مـن القـوة مـا لا يقـل عـن قـوة السـلاح، لاسـيما عنـدما يسـخر وسـائله كافـة، لتغطيـة الأزمـات بمختلـف أنواعهـا، وعلـى الأخـص السياسـية الأمنيـة منهـا، فإمـا أن يكـون دوره ذا تـأثير إيجـابي علـى الـرأي العـام فـي المجتمعـات التـي تعصـف بهـا الأزمـات ممـا يخفـف مـن حـدتها ويقلـل مـن نتائجهـا الضـارة، أو يكـون ذا تـأثير سـلبي، الأمـر الـذي يعقد الأزمـات ويفاقمهـا وقـد ينـتج عنهـا فـي هـذه الحالـة أزمـات جانبيـة أخـرى يكـون لهـا تأثيرهـا السـلبي فـي مختلـف أوجـه الحيـاة، كمـا أكـدت الكثيـر مـن الدراسـات والبحـوث الميدانية مدى أهمية الإعلام في إدارة الأزمة.

لـذلك سنقسـم هـذا الفصـل إلـى مطلبـين، حيـث سـنبحث فـي المطلـب الأول حول دور المديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات.

أمـا المطلـب الثـاني فسـنعرض رؤيتنـا للأفـاق المرجـو الوصـول إليهـا عبـر الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة.

المطلب الأول:

دور المديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات

إن الأجهزة الأمنية وحدها تتحمل أعباء أمن المجتمع وسلامته منذ زمن بعيد وإلى عقود طويلة، وقد آن الأوان لإقناع الحكومات وقيادات المجتمع المدني، بأن ذلك لم يعد ممكناً الآن، وأن المشاركة الجماهيرية ومساهمة أفراد المجتمع في تحمل مسؤولية أمن المجتمع وسلامته أصبحت ضرورة حتمية لتعزيز قدرات المجتمع في مواجهة الأزمات والكوارث والمخاطر والتي يتعرض لها وإيجاد حلول وقائية وطرق علاجية له، كما أنه لابد للأجهزة الأمنية من أن تسعى جاهدة عبر وسائل الإعلام المختلفة لتنوير أفراد المجتمع إلى ما هو فيه خير البلد وأمنه، مستخدمة من أجل ذلك وسائل الإعلام المختلفة داعية الى التعاون ونبذ أعمال العدوان والاستبداد السياسي لأن خسارة الأجهزة الأمنية للرأي العام يعزز مكانة المجرمين والفاسدين وبالتالي ازدياد عدد المخلين بالأمن وتصبح العلاقة سيئة ما بين الأمن والرأي العام وتمتد إلى مناطق أخرى، مما يترتب عليه نشوء وبروز البؤر الإجرامية التي تهدد الأمني الوطني[35].

(35) عيسى الصوافي، دور الإعلام في إدارة الأزمات، (2-4) مجلة الرؤية، سلطنة عمان، تاريخ 28 ديسمبر 2017: منشور على الموقع الإلكتروني :www.alroya.com - **تاريخ الدخول إلى الموقع: 2022/10/3.**

فعند حصول أزمة ما، تتجه الأجهزة الأمنية إلى عدة أساليب لإعلام المواطنين قبل الأزمة في حال أمكن الحصول على معلومات مسبقة، أو للشرح عن كيفية محاربة الأزمة وتخطيها أثناء حدوثها.

لذلك سنقسم هذا المطلب إلى بندين، حيث سنتناول في البند الأول أهمية وجود مركز إعلامي خلال الأزمات، أما البند الثاني فسنشرح ضرورة وجود متحدث رسمي لإدارة الأزمة.

البند الأول: المركز الإعلامي خلال الأزمات:

إن القوى الأمنية تسعى جاهدة لمنع الوصول إلى الأزمات المختلفة، من خلال نشر الوعي والثقافة بين المواطنين كما نشر الثقة المتبادلة بين القوى الأمنية والمواطن، كما حصل عام "2005" عندما اطلقت المديرية العامة لأمن الدولة شعار "كل مواطن خفير"، مما يؤكد عمل المؤسسات الأمنية الدؤوب في حفظ الأمن والاستقرار[36].

فنحن نشهد عند كل أزمة تعصف بنا على حضور القوى الأمنية الإرشادي التثقيفي، من خلال إصدار بيانات عامة توجيهية، أو عرض لإعلانات على وسائل الإعلام كافة، كما مواقع التواصل الاجتماعي، كإعلانات مديرية التوجيه في الجيش اللبناني بعد حرب تموز 2006 عن مخاطر الألغام، كما إصدار المديرية العامة لأمن الدولة عدة

---

(36) عيسى الصوافي، مرجع سابق.

نشرات توجيهية لعناصرها وللمواطنين عن مخاطر فيروس كورونا المستجد الذي أصاب البلاد عام 2019.

فنرى أن كل جهاز يصدر نشراته التوجيهية على حدى وفي بعض الأحيان تكون متشابهة أو متكررة، حيث يتم التواصل مع وسائل الإعلام كافة بطريقة فردية أي كل جهاز بحسب علاقاته، وهذا الموضوع متاح في فترة الاستقرار أو جمع المعلومات، أما في حال حصول أزمة معينة فيجب أن يكون هناك مركز إعلامي أمني.

إن فلسفة إنشاء مركز إعلامي أمني يقوم على الكيفية التي تضمن توصيل معلومات دقيقة عما يجري من أحداث بدرجة عالية من الصدق والموضوعية والسرعة، ولوضع هذه الضرورة موضع التنفيذ لابد من أن يكون المركز الإعلامي الأمني مسايراً لأدوات العصر من تزويده بأحدث ما وصل إليه العقل البشري من أجهزة تلتقط وتتبع الأخبار من مصادرها الصحية، ومن هنا يمكن تحديد أهم ضرورات إنشاء مركز الإعلام الأمني:

- إن طبيعة عمل هذا المركز تختلف عن طبيعة عمل المراكز الصحفية ولكن لابد من التعاون بينهما.
- التواجد في موقع الحدث بأسرع ما يمكن.
- مداد وسائل الإعلام بالمعلومات الصحيحة.

- المتابعة لكل ما يذاع أو ينشر حول الأزمات الأمنية أو الأنشطة الشرطية ومواجهة الأكاذيب بالحقائق.

- تغطية المؤتمرات العامة وتنظيم المؤتمرات الصحفية الأمنية بشكل خاص.

- استمرارية العمل بكفاءة في هذا المركز كما هو مطلوب حتى يصبح مصدراً موثوقاً للمعلومات والبيانات.

- رصد واستقبال كل ما ينشر عبر وكالات الأنباء العالمية والمحلية وعالمية وتجهيز الرد المناسب لذلك.

- مواجهة الحملات والجهات التي تستهدف الإساءة إلى الأمن بشكل عام.

- العمل على كسب وزيادة الثقة بين الشرطة والشعب عن طريق إثبات الحقائق.

لهذا يعتبر استحداث مركز إعلامي أمني مهم جداً بل هو من الأولويات الضرورية لإدارة الأزمات الأمنية كونه المصدر الأساسي للمعلومات الأمنية والتغطية الإعلامية للأزمات التي تهدد الأمن ولقدرته على مد الجماهير بالمعلومات والبيانات والتي تخدم رسالة الشرطة في المجتمع[37].

---

(37) عيسى الصوافي، مرجع سابق.

ولهذا نرى من الأهمية أن يشتمل تأهيل الكادر الإعلامي الأمني الذي يتعامل مع الأزمات والمخاطر المحتملة على الآتي:

- تأهيل إعلامي، يمكّنه من امتلاك المتطلبات الإعلامية المهنية، من خلال الدراسة الإعلامية الأكاديمية المتخصصة.

- تأهيل أمني في مجال محدد من المهارات الأمنية (الجنائي، البيئي، الاقتصادي، المروري).

وهذا التأهيل الذي لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الدراسة المتخصصة ويتم من خلال انتقاء خريجين من أقسام الإعلام في الجامعات مهتمين بمجالات أمنية معينة، وتدريسهم لمدة عام أو عامين هذا المجال الأمني في المعاهد المتخصصة، وبذلك نستطيع الحصول على كادر إعلامي أمني يمتلك مهارات إعلامية ويقف على أرض إعلامية صلبة، وفي الوقت نفسه يمتلك معرفة عملية عميقة وشاملة بالمجال الأمني الذي يريد العمل فيه.

ونعتقد أن هذا النوع من الأطر الإعلامي الأمني المتخصص هو الكادر الوحيد القادر على أن يعمل في الإعلام الأمني المتخصص المعاصر وأن يواكب التطورات الحاصلة في الحياة الأمنية وعلى أن يشبع الحاجات الإعلامية الأمنية للجمهور[38].

---

(38) عيسى الصوافي، مرجع سابق.

فالكادر الذي يقوم بهمة الإعلام الأمني بجب عليه القيام ببعض المهام أثناء الأزمات، وتتمثل في الآتي:

- توضح تطورات الموقف للرأي العام والأطراف المعنية.
- تشكيل الرأي العام والتأثير فيه وتوجيهه.

هكذا يظهر أن على القوى الأمنية القيام بالتنسيق مع مسؤولي الإعلام ووضع خطة إعلامية لمواجهة الأزمات المتوقعة والمحتملة من خلال فتح مراكز إعلامية تعمل بالتنسيق مع فريق إدارة الأزمات.

البند الثاني: المتحدث الرسمي لإدارة الأزمات:

كما ذكرنا في القسم الأول من رسالتنا بأنه يجب على كل مؤسسة أو إدارة أن يكون لديها متحدث رسمي باسمها أو وحدة إعلامية متخصصة في مخاطبة المواطنين، ومع وقوع أزمة داخل البلاد يصبح المواطنون في حالة من الهلع والخوف من مصيرهم ومصير بلادهم، لذلك يجب على الدولة والأجهزة الأمنية تطمين الشعب، وغرس روح المواطنية داخله.

فالمتحدث الرسمي يعتبر وكيل وحلقة وصل بين وسائل الإعلام والجمهور، وهذا يتطلب أن يتصف المتحدث الرسمي بسمات وخصائص من أهمها:

- المصداقية والخبرة والثقة والجاذبية والإلمام بالأنظمة.

- اللباقة وحسن التصرف مع مهارات الإعلام والإقناع وإتقان بعض اللغات.

- الجرأة والسلاسة في التعبير وأن يكون متحدثاً بارعاً لبقاً لا يظهر على ملامحه التوتر والانفعالات كافة أثناء وقوع الأحداث.

ومن جهة ثانية فإنه وعند وقوع الأزمات تصبح وسائل الإعلام كافة متعطشة للأخبار والتسريبات الأمنية التي تزيد من مشاهديها وترفع مستوى الدعائي لديها، دون الالتفات إلى الطابع الأمني للأخبار المنقولة ومدى صحتها وتأثيرها على المواطنين ومعنوياتهم أثناء الأزمات، لذلك يتطلب أيضاً من وجود متحدث رسمي للمؤسسة الأمنية تنظيم العلاقة بين وسائل الإعلام والقوى الأمنية ضمن ضوابط عديدة أهمها:

- الدقة والحذر وإلمام المتحدث الرسمي بالحقائق التفصيلية عن المخاصر والأزمات المحتملة، بحيث أن أي اختلاف يظهر بين الحقائق التي يصرح بها المتحدث الرسمي وتلك التي تلتقطها وسائل الإعلام لا يخدم القضايا الأمنية.

- الموضوعية والقدرة على النقد الذاتي بالاعتراف بالأخطاء التي تحدث أحياناً أثناء المواجهات الأمنية، لأن تسريبها وكشفها من قبل جهات أخرى

قد يترتب عليها تضخيمها المبالغة بها مما يجلب حالة من الرعب وفقد الأجهزة الأمنية لمصداقيتها[39].

- أن يمتلك المتحدث الرسمي القدرة على التعامل بموضوعية وعدم انفعاله مع وسائل الإعلام التي تنشر أخباراً غير صحيحة أو غير مكتملة بهدف تصحيح الأخبار وإكمال النواقص.

- السرعة في نشر الحقائق لتلافي الشائعات المغرضة.

- على المتحدث الرسمي أن يكون مقنعاً ويتمتع بعلاقات كبيرة واسعة مع مندوبي وممثلي وسائل الإعلام المختلفة.

نستنتج من هذا المطلب أنه لمواجهة أي أزمة تحصل على صعيد الوطن يجب أولاً تكاتف جميع الأجهزة الأمنية تحت ما يسمى مركز إعلامي موحد خلال الأزمات يكون تحت سلطة المجلس الأعلى للدفاع التابعة له المديرية العامة لأمن الدولة، كما يجب أن يكون له متحدث رسمي يستطيع مخاطبة المواطنين ووسائل الإعلام لتوجيههم أثناء حدوث الأزمات.

---

(39) عيسى الصوافي، مرجع سابق.

المطلب الثاني:

الأفاق المرجو الوصول إليها عبر الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة

مما لا شك فيه إن الإعلام الأمني أصبح يشكل أبرز المظاهر وأخطرها، وذلك للدور الكبير الذي يلعبه في شتى المجالات المعاصرة سواء في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري والثقافي والعسكري والأمني.

فالدراسات أكدت أن الإعلام الأمني أصبح يشكل تفكير واتجاهات الجماهير، ومن جهة أخرى تحول الأمن إلى متطلب رئيسي لاستمرار ديمومة الحياة الإنسانية، بل أصبح من أهم المكونات الرئيسية لنموها وتقدمها وازدهارها.

إن الاهتمام بالإعلام يشكل علامة من علامات انتقال المجتمعات من المرحلة التقليدية إلى مرحلة أكثر تطوراً، فيمكن العمل الأمني من ارتياد آفاق الاتصال والإعلام ومصاحبة الرأي العام لخدمة الأمن والاستقرار وتسهيل سبل استيعاب الرأي العام والحقائق الأمنية ومتطلباتها ومناصرتها ليقوم المجتمع بالمسؤوليات الإعلامية الأمنية في إطار من التكامل والتعاون والعمل الأمني المشترك.

ومن أجل مواكبة التطور سواء الإعلامي أو الأمني يجب على المديرية العامة لأمن الدولة تطوير وتحديث بعض الوحدات الخاصة بالإعلام، لذلك سنقسم

هـذا المطلـب إلـى بنـدين، حيـث سـنناقش فـي البنـد الأول إنشـاء شـعبة الإعـلام والعلاقـات العامـة، أمـا فـي البنـد الثـاني فسـنطرح بعـض التعـديلات علـى مهـام المديريـة العامة لأمن الدولة.

البند الأول: أهمية استحداث وحدة خاصة للإعلام والتوجيه والعلاقات العامة:

أثبتـت الأبحـاث والدراسـات أن الإعـلام يلعـب دوراً هامـاً ورئيسـاً فـي تفـاعلات الأزمـات، هـذا الـدور تنـامى مـع قـدوم العولمـة وبـدء ثـورة المعلوماتيـة وتوسـع البـث الفضـائي، لدرجـة أن الساسـة ومتخـذو القـرار أصـبحوا يعتمـدون علـى هـذه الوسائل الإعلامية في تقييم الأوضاع وصياغة المواقف والتحركات.

والأصـل فـي الإعـلام أن يقـدم للنـاس المعلومـات النافعـة والحقـائق الثابتـة، ليكـون بـذلك أداة توجيـه وبنـاء ومصـدر معلومـات موثوقـة، كمـا يـؤدي الإعـلام دوراً كبيراً في نقل المعلومات والبيانات ونشرها ووصف الأحداث وتشكيل الرأي العام.

ويفتـرض بـالإعلام أن ينقـل الوقـائع ويقـدم المعلومـات بمصـداقية وهـذا مـا يميزه عن الدعاية التي تعتمد على إثارة العواطف بغية السيطرة على عقول الناس.

إن التطـور الـذي حـدث فـي الأعـوام الأخيـرة لمفهـوم الإعـلام والاتصـال لـم يكـن وليـد المصـادفة بـل سـاعدته مجموعـة مـن العوامـل الموضـوعية التـي أدت إلـى تطور المجتمعات الإنسانية ويأتي أهمها في ما يلي:

- التطـور الكمـي والنـوعي فـي وسـائل الاتصـال، ذلـك أن نشـأة الإعـلام بمعنـاه الحـديث تعـود إلـى بدايـة ظهـور الطباعـة عنـد القـرن الخـامس عشـر، فكـان لهـذا الاكتشـاف أثـره الـذي مكـن الإنسـان مـن الحفـاظ علـى تراثـه العلمـي والأدبـي، كمـا لعـب دوراً مهمـاً فـي اتسـاع المعرفـة وسـرعة نقلهـا وحفظهـا وهيـأ المنـاخ لـولادة الصـحافة باهتماماتهـا المختلفـة، بهـذا اسـتطاعت الثـروة العلميـة فـي تكنولوجيـا الاتصـال وتنظيم المعلومات أن تحدث تغيراً جوهرياً في مفهوم الإعلام.
- بـروز دور ظـاهرة الـرأي العـام وتعـاظم تـأثيره فـي الأحـداث علـى السـاحتين المحليـة والدوليـة وقـد واكـب هـذه الظـاهرة اهتمـام الحكـام الذين جهدوا في سبيل توجيهها عبر وسائل الإعلام.
- ظهـور دور الأيـديولوجيات، حيـث أن للنشـاط الإعلامـي دور مـرتبط بدخول العقائد السياسية لمجالات التاريخ الحديث.
- تطـور العلـوم الاجتماعيـة والنفسـية التـي أعطـت بعـداً جديـداً لمفهـوم النشـاط الإعلامـي فغـدا الإعـلام حقـاً إنسـانياً مبرمجـاً وقائـداً لعمليـة النشاط الإنساني، إذ هو ثمرة من ثمار علوم إنسانية مترابطة.

فقـد ذكرنـا فـي القسـم الأول مـن هـذه الرسـالة الـدور الإعلامـي للمديريـة العامـة لأمن الدولة، من خلال ذكر لمهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة داخلها.

ومـن خـلال دور المديريـة العامـة لأمـن الدولـة فـي حفـظ الأمـن النظـام، ومـن

أجل متابعة المهام الموكلة إليها بحسب القوانين النافذة في ظل التطور التكنلوجي العالمي الذي تشهده البلاد، لا بد من تطوير عمل قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة ليصبح "شعبة الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة".

إن تطوير القسم ليصبح شعبة يؤدي تلقائياً إلى تعديل في المهام الموكلة، لتصبح تضاهي التطور الحاصل في عالم الإعلام الأمني لاسيما على صعيد مواجهة الأزمات كما ذكرنا في هذا القسم، فعندها تستطيع المديرية العمة لأمن الدولة توسيع علاقتها مع المواطنين وتعميقها بحيث تصبح قادرة على التحرك ضمن مجالها بحرية تحت سلطة القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

البند الثاني: تعديل مهام المديرية العام لأمن الدولة:

مما لا شك فيه أن عمل المديرية العامة لأمن الدولة يتخذ الطابع الأمني في مجمل الأمور، ومجال تطويره مرتبط بالقدرات المادية والإنسانية داخل هذه المديرية.

فمع وجود تمويل كافة للمديرية العامة لأمن الدولة تستطيع أن تقوم بالمهام الموكلة إليها مع إعطاء العاملين فيها حقوقهم، لكن في ظل غياب للتمويل الكافي تصبح لدينا مشكلات عديدة نبدأ بنقص في الكادر البشري ولا ننتهي بضعف الإمكانيات لمواكبة التطورات الحاصلة في عالم الجريمة.

وبما أن المديرية العامة لأمن الدولة تابعة للمجلس الأعلى للدفاع وهي خاضعة لسلطة رئيسه ونائب رئيسه، وكما ذكرنا في القسم الأول من هذه الرسالة مهام المجلس الأعلى للدفاع ومنها:

- التعبئة التربوية.
- تعبئة نشاطات الإرشاد والتوعية.
- تعبئة عامة للدولة والمواطنين وخاصة الدفاع المدني.

فيمكن للمديرية العامة لأمن الدولة أن تمارس هذه المهام تحت سلطة المجلس الأعلى للدفاع، عبر تخصيص كما ذكرنا وحدة خاصة للإعلام والتوجيه والعلاقات العامة تقوم بهذه المهام عبر:

- إصدار نشرات دورية شهرية عبر وسائل الإعلام كافة، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي توعي المواطنين من أي أزمة محتملة وتنمي فيهم روح المواطنة.
- إقامة ندوات ودورات في جميع المحافظات والأقضية بالتعاون مع الأجهزة المعنية لتوجيه المواطنين في حال حدوث أي أزمة طبيعية أو حرب خارجية.
- إقامة جولات ميدانية على الجامعات الرسمية والخاصة بالتعاون مع السلطات المختصة من أجل بناء ثقة متبادلة بين المديرية العامة

لأمـن الدولـة والجيـل الصـاعد ممـا يـؤدي إلـى الحـد مـن حصـول الجريمة والمخالفات القانونية عبر التوعية والعلاقات العامة.

وغيرهـا مـن المهـام التـي يمكـن لهـذه المديريـة التوكـل بهـا، لكـن كـل ذلـك بحاجـة إلـى عـاملين أساسـين ليـنجح همـا: التمويـل الـلازم، والكـادر البشـري صـاحب الكفاءة.

الخاتمة

سبعة وثلاثون عاماً مضت على إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة تعاقب على إدارتها عدد من المدراء العامون، لكن الهدف واحد حفظ وحدة لبنان وسلامة أراضيه.

هو شعار قاتلت من أجله جميع القوى والأجهزة الأمنية في بلدنا العزيز لبنان، وراح شهداء من رتب مختلفة نتيجة تضحيات جسام قدموها في سبيل تنفيذ المهام الموكلة إليهم.

إن المديرية العامة لأمن الدولة وعند إنشائها لدى المجلس الأعلى للدفاع حددت مهامها الأساسية، وتركت صلاحية إصدار التعليمات التطبيقية للمدير العام، ففي ظل غياب التشريعات اللازمة لمتابعة تطور العمل الأمني العالمي والدولي تقف الأجهزة الأمنية ومنها المديرية العامة لأمن الدولة عاجزة أمام تطبيق بعض مهامها.

فاليوم ليس فقط المطلوب إصدار قوانين وأنظمة إنما المطلوب أيضاً تطوير هذه القوانين لتراعي تطورات الأزمنة المتسارعة، فنجد أن مرسوم إنشاء المديرية العامة لأمن الدولة رقم 2661 صادر عام 1985، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم توافق السلطة التنفيذية على اقتراح مرسوم أعدته المديرية العامة لأمن الدولة لتعديله، مما يتيح لها فرصة توسيع عملها وتمتين علاقتها مع المواطنين.

كذلك فإن غياب التمويل اللازم من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية يقف عائق كبير أمام إتمام المهام الموكلة إلى هذه المديرية، فغياب التمويل اللازم يؤدي إلى ضعف في الإمكانات والمعدات وبالتالي ضعف بالكادر البشري.

لذلك وعلى صعيد المديرية العامة لأمن الدولة المطلوب تعديل في مهامها وزيادة عديدها وتمويلها لتصبح قادرة على إتمام جميع المهام الموكلة إليها، كذلك المطلوب تطوير القسم الإعلامي داخل هذه المديرية وإيلائه الاهتمام الكامل من قبل المعنيين لما له من أهمية قصوى في مواجهة الأزمات والتحديات، ففي عصرنا الحديث أحد أهم أسباب النجاح أن يكون لديك وحدة متخصصة في الإعلام والتوجيه.

فمعظم الحروب والأزمات القائمة في محيطنا سببها إعلامي، إما إعلام كاذب، إعلام تحريضي، إعلام سياسي.

إن غياب علاقة سوية محددة بين قوى الأمن والإعلام اللبناني وتسريب هذه القوى للتحقيقات الأمنية، وارتكاب الإعلام أخطاء وخروقات أخلاقية وقانونية بالجملة، وعدم وجود رقابة ومحاسبة فعالة، وتشرذم الوضع الداخلي بفعل وجود اطراف متصارعة في السلطة تسيطر على القنوات التلفزيونية فتنقل جو الصراع السياسي والخطابات التحريضية في المجالس الحكومية إلى شاشات التلفزة، يحتم إيجاد حل جدّي وفعّال حصوصاً إبان الأزمات.

فإن كان من المتعذر حالياً تأمين جو من الهدوء والتوافق السياسي الدائم في البلد لينعكس بدوره على الإعلام، ولا يمكن الحد من حريات الإعلام أو تقييدها، فإن تطبيق الإعلام الأمني هو الأنسب للبنان للحفاظ على سلمه الأهلي واسترجاع حس المسؤولية للإعلاميين اللبنانيين والقيام بما يمليه عليهم ضميرهم قبل تنفيذ مقررات السياسيين التابعين له.

تتشارك القوى الأمنية والإعلام بالقرار حول نقل خبر ما من عدمه دون حصول أي صدام، ولن يعمدوا إلى المنافسة كي يحصلوا على معلومة، كما لن تضر السلطات إلى الحد من حرية الإعلام وسيضمن الجميع الحق للوصول إلى المعلومات.

فهل يمكن تعديل مهام المديرية العامة لأمن الدولة لتصبح قادرة على إدارة الإعلام الأمني والإشراف عليه بالتعاون مع باقي الأجهزة الأمنية؟؟؟

لائحة المراجع

أولاً: الكتب

- **قبيسي، محمد: الإعلام والإعلام الأمني واقع ومفاهيم**، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة 3، بيروت، 2008.
- **مقيد، صقر بن محمد: الشرطة النسائية وتطبيقها في الدول العربية**، جامعة نايف العربية ، الرياض، الطبعة الأولى، 2009.
- **عبد الحميد، صلاح: الإعلام وثقافة الصورة**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013.
- **عجوة، علي: الإعلام الأمني: المفهوم والتعريف**، مركز الدراسات والبحوث في الرياض، الطبعة الثانية، 2002.

ثانياً: الأبحاث:

- **أبو عامود ، حمد سعد: الإعلام الأمني: المفهوم.. الوظائف.. الإشكاليات**، جامعة حلوان، القاهرة، 2009.
- **حلمي، وجدي: دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية الأمنية**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- **خريس، فؤاد : الإعلام الإداري الرسمي في لبنان، نحو إدارة حديثة: المصلحة الوطنية لنهر الليطاني نموذجاً**، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في علوم الإعلام والاتصال، 2022.

- **خانات، ملكة: دور وسائل الإعلام في تحقيق الأمن المجتمعي تغطية قناتي الجديد والـ MTV لتفجيرات على الأراضي اللبنانية أنموذجاً**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماستر البحثي في علوم الإعلام والاتصال، 2017-2018.

ثالثاً: المقابلات:

- مقابلة أجريت مع المقدم جوزيف نخلة رئيس قسم الإعلام والعلاقات العامة في المديرية العامة لأمن الدولة، 2022/2/15 .
- مقابلة مع رئيس شعبة التخطيط والتنظيم في المديرية العامة لأمن الدولة العميد فادي حداد تاريخ 2022/2/10.

رابعاً: المجلات:

- **قيراط، محمد : الإعلام الأمني**، جريدة الشرق (9532)، 2014/1/31.

خامساً: القوانين:

- الدستور اللبناني
- قانون الدفاع الوطني

سادساً: المراسيم والتعليمات

- لائحة بالتعديلات المقترحة على المرسوم 2661 تاريخ 1985/9/3 صادرة عن شعبة التخطيط والتنظيم في المديرية العامة لأمن الدولة.

- تعليمات رقم 55 تاريخ 2000/1/11 تنظيم المديرية العامة لأمن الدولة ومهامها الأساسية.
- المرسوم 2661 تاريخ 1985/9/3.
- مذكرة صادرة عن شعبة التخطيط والتنظيم حول تسمية الوحدات المديرية العامة لأمن الدولة.
- بيان صادر عن المديرية العامة لأمن الدولة، قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، تاريخ 2022/3/13 حول إلقاء القبض عن مروجي مخدرات.
- تعليمات رقم 48 تاريخ 1994/12/20.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

- www.alroya.com
- http://www.legiliban.ul.edu.lb

فهرس المحتويات

الإهداء 0

كلمة شكر وتقدير 0

المقدمة..... 1

القسم الأول: وصف حول التدريب العملي في المديرية العامة لأمن الدولة 10

الفصل الأول: واقع المديرية العامة لأمن الدولة 11

المطلب الأول: ماهية مديرية أمن الدولة (تنظيم ومهام المديرية العامة لأمن الدولة) . 14

البند الأول: تنظيم المديرية العامة لأمن الدولة:..... 15

البند الثاني: مهام المديرية العامة لأمن الدولة: 18

المطلب الثاني: مسار عملية التدريب 32

البند الأول: الأنشطة المشارك فيها والقوانين والأنظمة المطّلع عليها خلال فترة التدريب:..... 33

البند الثاني: المشكلات والتسهيلات خلال فترة التدريب:..... 35

الفصل الثاني: واقع العمل التدريبي داخل المديرية العامة لأمن الدولة..... 37

المطلب الأول: الأعمال التي تم تنفيذها خلال فترة التدريب 38

البند الأول: جولة ميدانية والتعرف إلى طبيعة العمل داخل القسم: 38

البند الثاني: رصد وصياغة بيانات معينة ونتيجة التدريب: 40

المطلب الثاني: المقابلات التي أجريت خلال فترة التدريب 42

البند الأول: الإعداد المسبق للمقابلة وتحديد مكانها وزمانها: 43

البند الثاني: تنفيذ المقابلة وتفريغها: 44

القسم الثاني: الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات ... 46

الفصل الأول: الواقع الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة 47

المطلب الأول: إنشاء ومهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة..... 49

البند الأول: إنشاء قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة:..... 50

البند الثاني: مهام قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة: 52

المطلب الثاني: الإعلام الأمني..... 57

البند الأول: تعريف وأهداف الإعلام الأمني: 58

البند الثاني: دور الإعلام الأمني ووظائفه: 64

الفصل الثاني: قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، خطوة إصلاحية، تعزّز علاقة المواطن بالمديرية العامة لأمن الدولة 67

المطلب الأول: دور المديرية العامة لأمن الدولة في مواجهة التحديات 69

البند الأول: المركز الإعلامي خلال الأزمات:..... 70

البند الثاني: المتحدث الرسمي لإدارة الأزمات:..... 74

المطلب الثاني: الأفاق المرجو الوصول إليها عبر الدور الإعلامي للمديرية العامة لأمن الدولة 77

البند الأول: أهمية استحداث وحدة خاصة للإعلام والتوجيه والعلاقات العامة:..... 78

البند الثاني: تعديل مهام المديرية العام لأمن الدولة: 80

الخاتمة..... 83

لائحة المراجع 86

فهرس المحتويات..... 89